الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٦٥
الثلاثاء، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

**البند ٤٨ من جدول الأعمال (تابع)**

**تعزيز منظومة الأمم المتحدة**

**السيد غوريليك** (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): بدأت المرحلة الراهنة من جهود إصلاح الأمم المتحدة في مناخ يتسم بتوقعات كبيرة ولكنها لسوء الطالع لم تتحقق حتى الآن. واستمعنا في هذا الصدد إلى عدد متنام من الأصوات المتشائمة.

بيد أن وفد بلدي لا يشارك هذه الآراء الاستسلامية. فالأفرقة العاملة في الأمم المتحدة، بما في ذلك الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة قد أسهمت إسهاما نافعا في وضع خطة عمل لتنشيط المنظمة وتجديدها. وحددت المسائل الرئيسية التي يمكن حلها وقدمت وجهات نظر بديلة. وفي كثير من الحالات، حددت الوسائل لتحقيق التقارب في وجهات النظر، سلطت الأضواء على التقاء المصالح بين الدول في ما يسمى الأرض الوسط.

ومنذ البداية كان على الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة أن يعمل وأن يبذل جهدا كبيرا في نفس الوقت للاضطلاع بعبء ثقيل لولاية واسعة أكثر مما ينبغي مما هدد بتحويله إلى منافس للأفرقة العاملة الأخرى. وتمكن الفريق العامل من حصر اهتمامه في موضع مناسب، مركزا أساسا على قضيتي الجمعية العامة والأمانة العامة وبعض الموضوعات الأخرى ذات الصلة. وكانت النتيجة أن هذه الولاية مكنت الفريق العامل من التركيز ومن السعي إلى إيجاد حلول لسلسلة عريضة من المسائل، من تخليص جدول أعمال الجمعية العامة من بعض البنود إلى دراسة الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة، ومن الطريقة الأمثل لتقديم تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة إلى الإصلاح الإداري للأمانة العامة، ومن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى تحديد شكل الشرائح العليا في هيكل الأمانة العامة.

وفي رأينا أن إمكانيات الفريق العامل وأهميته تكمن أساسا في أنه أتاح أكثر من أي فريق عامل آخر، مدخلا إلى موضوعات محورية شاملة تمتد عبر عدة قطاعات.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وكنتيجة مؤقتة يمكن أن نقول بتفاؤل حذر إن الفريق العامل حقق اتفاقا عريضا بشأن كيفية إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة من حيث التنظيم الأرشد لعملها، وتقنيات الإدارة الحديثة، وزيادة فعالية التكاليف، وزيادة القابلية للمساءلة. وفي نفس الوقت، فإننا مع غيرنا من الوفود الأخرى نشعر بعدم الارتياح إلى الطريقة التي يراعى بها مبدأ التوزيع الجغرافي العادل فيما يتعلق بالمناصب العليا في الأمانة العامة، ونرى أن الاستنتاجات الختامية للفريق العامل ينبغي أن تتضمن توصية بالتقيد بذلك المبدأ.

والتحسين في عمليات وآليات الميزانية في الأمم المتحدة جانب هام من الموضوعات التي ينظر فيها الفريق العامل، ولا ينال هذا الجانب عادة الاهتمام اللازم على الرغم من أنه يتصل اتصالا مباشرا بقضايا السياسة العامة للأمم المتحدة. وعملية الميزانية تعكس بصفة خاصة، وعلى نحو مباشر، التعاون بين الجمعية العامة والأمانة العامة، وهما جهازان من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وبالاضافة إلى ذلك، من المهم النظر في الطريقة التي يمكن بها للفريق العامل أن ينشط الامتثال لأحكام الميثاق الأساسية التي تقضي بأن تنظر الجمعية العامة في الميزانيات الإدارية للوكالات المتخصصة.

وقد بدأ الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة في وضع نهج متسقة لمعالجة المسائل المترابطة التي تتصل بالإدارة وبعملية الميزانية وبمراقبة الأداء داخل المنظمة. وما فتئ التعاون بين الأمانة العامة والآليات الحكومية الدولية هدفا من الأهداف الرئيسية. وينبغي أن تعطى أولوية عليا للأنشطة البرنامجية.

وفيما يتعلق بأساليب عمل الفريق العامل و "ناتجه" النهائي، فإننا نرى الإبقاء على التركيز المحدود الراهن رغم وجود إغراء بطرق موضوعات جديدة واعدة، ورغم أن اسم الفريق العامل نفسه يوحي، فيما يبدو، بجدول أعمال شامل. فينبغي أن تتحقق أولا نتائج ملموسة، حتى وإن كانت متواضعة، في المجالات قيد النظر. ومجموعة الاتفاقات التي يمكن التوصل إليها يصح أن تتخذ أساسا لقرار تصدره الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الحادية والخمسين. وينبغي ألا يوضع جدول زمني محدد بدقة لصياغة هذا القرار.

ونرى أنه ينبغي للفريق العامل أن يتناول في المستقبل الموضوعات التي تتصل مباشرة بأداء الأمم المتحدة، وذلك خاصة باعتبارها منظومة. وأدوار رئيس الفريق العامل السيد غزالي اسماعيل ونائبي الرئيس السفير شاه والسفير بيرن ليان، ستكون لها أهمية بالغة في جميع النواحي. ونحن نثق بأن لديهم الطاقة والمثابرة والمرونة التي تمكنهم من حفز التقارب في وجهات النظر، ومن تركيز اهتمام الفريق العامل على الأنشطة الموضوعية، على الصورة الإجمالية لا الجزئيات الصغيرة.

والكثير سيتوقف على الجدول الزمني للاجتماعات. والواقع أنه ليس من السهل أن نضع جدولا زمنيا لا يؤدي إلى التزاحم بين عمل الأفرقة العاملة الخمسة في الأمم المتحدة أو يؤدي إلى تحميل بعثات الدول الأعضاء المهتمة حقا بنجاح عملية الإصلاح عبئا من العمل يفوق طاقتها. ومع ذلك يجب أن تنجز هذه المهمة. وهناك وجهة نظر تقول إن من الأفضل أن نركز ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على أنشطة الفريقين العاملين المعنيين بخطة للسلام وخطة للتنمية. ولهذا الرأي وجاهته. وإذا اختير هذا النهج فعلا، فإننا نرى أن من الضروري أن تستمر على أية حال في بداية العام المقبل الاجتماعات غير الرسمية والمشاورات التي تجريها الأفرقة العاملة الأخرى، بما في ذلك الفريق المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وذلك بغية المحافظة على قوة الدفع التي تولدت بالفعل.

**السيد أفاليي** (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن شعب الأرجنتين، اسمحوا لي، كما فعل متكلمون آخرون بالأمس أن أشارك هموم وآلام شعب هندوراس الذي تأثر ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ شخص من أبنائه، كما سمعنا، من جراء الحالة الخطيرة التي سببتها الأعاصير التي اجتاحت بلادهم.

إن وفد بلدي يشارك في هذه المناقشة ليكرر إعلان التزامه تجاه الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم

المتحدة. واسمحوا لي أولا أن أقول إن التقدم المحرز في عمل هذا الفريق يجب أن يعزى إلى العمل المتفاني لنائبي الرئيس في الدورة الخمسين، سفير الهند السيد شاه، وسفير نيوزيلندا السيد كيتنغ.

ونحن نثق في أن الفريق العامل سيختتم أعماله بنجاح تحت رئاسة السيد غزالي، وبمساعدة نائبي رئيس الفريق العامل السفير شاه من الهند، والسفير بيرن ليان من النرويج.

ونعتقد أن للمهمة الماثلة أمامنا أهمية كبيرة للمنظمة. فالحاجة إلى إصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى الأمانة العامة تتأكد كل يوم.

إن النتائج التي حققتها المشاورات التي جرت برئاسة السفير دي روخاس، والتي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٢٧/٥٠ يمكن تقييمها خلال الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي عمل اللجنة الثانية في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ونعتقد أن هذه النتائج تبين أهمية عمليات الإصلاح التي تؤدي إلى تغيير حقيقي في عمل المنظمة. ويعزى نجاح عملية الإصلاح التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٢٧/٥٠ إلى حد كبير إلى حقيقة أن المشاركين كانت لديهم منذ البداية فكرة واضحة عن المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تسترشد بها مداولاتهم.

لذلك، يؤمن وفد بلدي بضرورة تكرار التأكيد على المبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها المفاوضات التي تسعى إلى إعادة تنشيط وتعزيز المنظمة في مجموعها. ونرى أن عملية الإصلاح ينبغي أن ترتكز في جملة أمور على المبادئ التالية: أولا، يجب أن يكون إصلاح الأمم المتحدة نتيجة لمفاوضات تستند إلى توافق في الآراء. ثانيا، يجب أن يكون تعزيز المنظمة هو الهدف النهائي لعملية الإصلاح. ثالثا، لا بد من أن يستند الإصلاح إلى التزام سياسي ومالي راسخ من الدول الأعضاء لكي تتمكن المنظمة من الاضطلاع بواجباتها. ورابعا، إن الوفورات التي تتحقق من تحسين الكفاءة وإعادة تشكيل هياكل العمل في المنظمة، ينبغي أن يعاد استثمارها في المنظومة نفسها. خامسا، ينبغي ألا يحاول الإصلاح الوصول إلى قرارات بشأن حدود الصلاحيات الإدارية للأمين العام. سادسا، إن لمهمة الفريق العامل رفيع المستوى قيمتها الخاصة في حد ذاتها، وينبغي ألا ترهن بما يحرز من تقدم في المفاوضات التي تجري في أفرقة أو محافل أخرى. ويجب أن تستكمل قائمة المبادئ الأساسية هذه بمبادئ أخرى ذات طبيعة عملية أوضح، مثل أهمية الشفافية في أداء المنظمة وفي اختيار كبار موظفي الأمانة العامة.

وكانت الجمعية العامة من الموضوعات الرئيسية التي نوقشت في الفريق العامل الذي تولت فيه الهند ونيوزيلندا منصبي نائبي الرئيس. وينبغي أن يكون مقصد هذه المفاوضات، من وجهة نظر وفد بلدي، محاولة تغيير هيكل المناقشات التي تجرى في الجمعية العامة. ونرى على سبيل المثال أنه ينبغي أن تتسم مناقشة بعض الموضوعات في الجلسات العامة بقدر أكبر من التجاوب. فمما لا شك فيه، أن ذلك سيساعد في إعادة الحيوية لبرنامج العمل الذي يمكن أن يتضمن في حالات كثيرة ردودا من الأمانة العامة على الأسئلة التي تثار في بعض بيانات الوفود.

وبالمثل، قد تنظر الجمعية العامة، بالنسبة لعدة بنود ثابتة من جدول الأعمال، في إجراء مناقشة أكثر تركيزا مع تقسيمها إلى شرائح وذلك على أساس اختيار سلسلة من المواضيع التي تكون لها أهمية كافية لاجتذاب كبار المسؤولين، كما يحدث على سبيل المثال في لجنة التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بهيكل الجمعية العامة، نحن لا نرى ضرورة لتغيير التقسيم الحالي للعمل بين اللجان. ومع ذلك قد يرى المرء مثلا تنشيط الممارسة التي اتبعت مؤخرا والمتمثلة في عقد اجتماعات مشتركة للجان عندما تتطلب ذلك مادة موضوعات المناقشة. ونحن نرى أيضا أن تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة سيعطي دينامية متزايدة لصورة الأمم المتحدة، ويسهل تفاعل الجمعية العامة مع المنظمات الأخرى، مثل مؤسسات بريتون وودز. وأخيرا، بما أننا نعيش في عالم تعتبر فيه الديمقراطية القائمة على المشاركة العامة من المبادئ الهادية لنظمنا السياسية، فإننا سننادي بزيادة مشاركة المجتمع المدني، مثال ذلك

المنظمات غير الحكومية، في عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية.

وتعتبر عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة في جوهرها عملية تندرج ضمن المسؤوليات الإدارية للأمين العام. وفي هذا السياق، نحن نرى أن الإصلاح يجب أن يؤدي إلى إنشاء هيكل أرشد وأكثر دينامية لتسلسل القيادة والتنفيذ، بما يتمشى مع أهمية الولاية وتعقد المهام التي يتعين على هذه المنظمة القيام بها.

اسمحوا لي بأن أكرر التأكيد على أهمية تعزيز الوظيفة التنسيقية للمنظمة. وفي هذا السياق، نعرب عن إعجابنا بالتغييرات التي أدخلت في الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تعطي المجلس دورا إشرافيا على عمل لجنة التنسيق الإدارية.

وعلى سبيل الختام، أقول إن الأمم المتحدة مطلوب منها الآن أن تضطلع بدور هام في النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، نجد أن من التحديات الرئيسية التي تواجهنا مع بزوغ الألفية الجديدة، تحديد الاختصاصات ووضع الآليات اللازمة لضمان تمكين المنظمة من تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الميثاق.

**السيد خرازي** (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ قيام الأمم المتحدة ومسألة إصلاحها مطروحة دوما للمناقشة. وخلال الحرب الباردة، لم تكن الأمم المتحدة ناجحة في تحقيق الأهداف الواردة في الميثاق نتيجة للظروف التي كانت سائدة آنذاك. وفي الحقبة الجديدة التي اتسمت بانتهاء الحرب الباردة والتي أوجدت مناخا دوليا جديدا للتعاون فيما بين الدول والشعوب في كل أنحاء العالم، أصبح دور منظومة الأمم المتحدة في معالجة القضايا العالمية دورا لم يعد فيه الآن أي جدال. وعلى ذلك، فإنه إذا أريد أن تصبح الأمم المتحدة أكثر استجابة للتطورات الأساسية والسريعة في العلاقات الدولية، فلا بد من إصلاحها وبعث حيويتها. وهناك حاجة ماسة إلى تعزيز الأمم المتحدة للاستفادة من الفرص المتاحة والتصدي للتحديات التي لا محيد عنها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خصوصا في ميدان التنمية والحالة الاقتصادية للبلدان النامية.

لهذه الأسباب، يعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على عمل الفريق العامل رفيع المستوى والمفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة من بين أفرقة أخرى أعطيت ولاية لإصلاح مختلف جوانب منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، شارك وفد بلدي بنشاط في مداولات هذه الأفرقة العاملة آملا أن تنجح في استكمال عملها في أقرب وقت ممكن وفي إحراز نتائج ملموسة. ولا حاجة بي إلى القول بأن نجاح أي جهة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة وبعث حيويتها يعتمد تماما على ما تبديه جميع الدول الأعضاء من إرادة سياسية والتزام ببلوغ أمم متحدة معزز وفعالة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بعمل الفريق العامل رفيع المستوى والمفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، يود وفد بلدي أن يتطرق باختصار شديد لبعض القضايا التي يبحثها ذلك الفريق. أولا، أن أي جهد يرمي إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة أو بعث حيويتها، أو إصلاحها، ينبغي أن يبقى ويعزز المبادئ الأساسية للميثاق، وخصوصا مبادئ مساواة جميع الدول في السيادة، والمشاركة الكاملة والفعالة لجميع الدول الأعضاء في عملية صنع القرار التي تجري في الأمم المتحدة، وكذلك مبدأ المحافظة على الشفافية والديمقراطية في عمل المنظمة.

ثانيا، يعني تعزيز منظومة الأمم المتحدة إعادة الحيوية وتحسين الفعالية وإرساء الديمقراطية على نطاق المنظومة بأكملها، فضلا عن إزالة الاختلالات الحالية في عمل المنظمة. وعلى الرغم مما تقوم به المنظمة من أنشطة في ميدان التنمية وما حققته من نجاح في بعض الجوانب المتصلة بالتنمية، فإنها ما زالت بعيدة تماما عن تحقيق أهدافها في هذا المجال على النحو المحدد في الميثاق. ومن هنا، فإن الأولوية الأساسية في أي جهد يبذل لتعزيز منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن ينصب على تعظيم دورها في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا، تعاني منظومة الأمم المتحدة معاناة ضخمة من الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لتحقيق غاياتها

وأهدافها، خصوصا في مجال التنمية. لذلك، فإن أي جهد يبذل لتعزيز منظومة الأمم المتحدة بدون تخصيص الموارد المطلوبة يكون بلا جدوى، ومن ثم، ينبغي أن يعتبر توفير الموارد المالية شرطا لازما ولا غنى عنه في أي جهد يرمي إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

رابعا، ينبغي لعملنا في الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، أن يؤدي إلى تعزيز دور وفعالية وكفاءة الجمعية العامة بوصفها الهيئة العليا للمنظمة، التي تتمتع فيها كل الدول الأعضاء بالمساواة في المشاركة في عملية صنع القرار. ولذا هناك حاجة ملحة إلى تعزيز دور الجمعية العامة، على نحو يجعلها قادرة على أداء مهامها وممارسة سلطاتها كما هي محددة بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار المهام التي أنجزت بموجب قراري الجمعية العامة ٢٣٣/٤٧ و ٢٦٤/٤٨.

خامسا، فيما يتعلق بنظر الجمعية العامة في تقارير مجلس الأمن، يعتقد وفدي، شأنه في ذلك شأن الكثيرين غيره، أن التقارير ينبغي أن تؤدي وظيفتي الإعلام والتحليل وأن تعطي لجميع الدول الأعضاء صورة واضحة لأنشطة المجلس. ويجدر بالجمعية العامة أن تنظر في تقارير مجلس الأمن بطريقة أشد هيكلة وشمولا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يناقش باستفاضة جميع الآراء المطروحة والتوصيات المقدمة خلال النظر في التقارير، ويعكسها في تقاريره القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون تقارير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أكثر تواترا. ويجدر في بعض الحالات النظر في تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة.

سادسا، نعلق أهمية كبيرة على التقارير السنوية من الأمين العام إلى الجمعية العامة. وينبغي أن يكون النظر في تقرير الأمين العام فرصة لجميع الدول الأعضاء لتقييم المدى والطريقة اللذين نفذت بهما الأمانة التفويضات الصادرة لها من الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي التشديد على أن الدول الأعضاء وحدها هي التي يجوز لها أن تضع أولويات الأمم المتحدة وأهدافها في مختلف الأقسام.

وبينما يؤيد وفدي كل جهد لتعزيز فعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة وأمانتها، نعتقد اعتقادا راسخا أن أي تدبير يتخذ في هذا الصدد ينبغي ألا يكون هدفه تحجيم أو تفكيك بعض البرامج أو الأجهزة، خصوصا ما يتعلق منها بالمجالين الاقتصادي والإنمائي.

وختاما، يعرب وفدي مرة أخرى عن استعداده للعمل معكم، يا سيدي، ومع الدول الأعضاء الأخرى في الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، في سبيل تحقيق نتائج ملموسة وإيجابية.

**السيد حسني** (مصر): أود في البداية أن أعبر عن تضامننا مع حكومة هندوراس وشعبها الصديق في المحنة التي يمران بها حاليا من جراء الإعصار المدمر الذي أصاب بلدهما.

لقد شارك وفد مصر باهتمام في أعمال الفريق العامل المعني بدعم نظام الأمم المتحدة منذ نشأته بمقتضى قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٥٢. وأود في هذه المناسبة الإثناء على جهود السيدين سفيري نيوزيلندا والهند في إدارة الفريق العامل على نحو ناجح، وفي إعداد أوراق العمل التي انطلقت منها المناقشات حول الجمعية العامة والأمانة العامة. كما أشير أيضا، بتقدير، إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، السيد عمارة عيسى، الذي كانت لدعمه الكامل أكبر الأثر في إنشاء الفريق العامل، وإلى رئيس الدورة الخمسين السيد دييغو فريتاس دو أمارال لاهتمامه ورعايته.

لقد توصل الفريق العامل بعد ٤٤ جلسة موضوعية إلى ورقة عمل منقحة (WGUNS/CRP.12) تعكس الحالة التي توقفت عندها المشاورات في آخر اجتماع له خلال الدورة الخمسين. وبالرغم من أن تلك الورقة لا تمثل في المرحلة الحالية اتفاقا على نص محدد، فإنها تعكس القضايا التي يوجد اتفاق مبدئي بشأنها، والقضايا الأخرى التي لا تزال تحتاج لمزيد من المناقشة. ووفد مصر مستعد للمشاركة مجددا في المشاورات، حين يعاود الفريق العامل الاجتماع خلال الدورة الثانية والخمسين برعاية رئيس الجمعية العامة، حيث سنعمل مع الوفود الأخرى للتوصل إلى توافق آراء

يعكس الرؤية الجماعية للدول الأعضاء فيما يخص مستقبل منظمة الأمم المتحدة، ويتضمن أفضل السبل الممكنة لدعم إمكاناتها لتحقيق أهداف ومقاصد الميثاق.

إن مصر لا تنظر إلى إصلاح الأمم المتحدة كهدف في حد ذاته، وإنما كوسيلة لتصحيح أوضاع قد تكون غير ملائمة أو غير متفقة مع الظروف والمعطيات الحالية. ومن ثم، ندعم الجهود الرامية إلى رفع الكفاءة وتحسين مستوى الأداء، بما يكفل للمنظمة القدرة على التجاوب مع حقائق العالم الجديد وقضاياه وتحدياته، شريطة أن تكون مستلهمة من مثاليات ومقاصد الميثاق، ومتفقة مع الأولويات التي توافقت حولها آراء غالبية الدول الأعضاء بأسلوب ديمقراطي.

واسمحوا لي في هذا المضمار أن أوضح المبادئ الأساسية التي يستند إليها الموقف المصري في تناول عملية الإصلاح. أولا، إن عملية تطوير الأمم المتحدة وتعزيز نظامها ليست وليدة اليوم، وإنما هي عملية مستمرة تم تحقيق بعض الإنجازات بشأنها بالفعل على مراحل متتابعة، ويتبقى تحقيق المزيد، في إطار مشاورات حكومية دولية ذات طابع ديمقراطي، تتوافر لها الشفافية الكاملة ووضوح الأهداف. وأود هنا التأكيد على أن إحداث التغيير المطلوب في هياكل وتوجهات المنظمة هو مسؤولية وحق الدول الأعضاء، ولا يقع ضمن صلاحيات الأمانة العامة، فالأخيرة ما هي إلا أداة تنفيذية تخضع لرغبات وتكليفات الدول الأعضاء.

ثانيا، إن دعم وإصلاح نظام الأمم المتحدة مرهون بتضافر جهود كافة الدول الأعضاء، شريطة عدم محاولة البعض فرض رؤيته وآرائه الخاصة على الآخرين. كما يرتهن أيضا بالحفاظ على الطابع الدولي الديمقراطي للأمم المتحدة واحترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، حتى لا تنحرف المنظمة عن أهدافها السامية التي حددها الميثاق، وتتحول إلى ما يشبه إداة لإملاء سياسات خاصة أو محفل يتستر بالطابع الدولي في حين تهيمن عليه رؤية أحادية الاتجاه لدولة أو مجموعة محدودة من الدول.

ثالثا، إن ما يسمى الإصلاح لا يجب أن يوضع في معادلة أحد أطرافها إيجاد مخرج للأزمة المالية المستحكمة والمفتعلة التي تتعرض لها المنظمة. كما لا ينبغي افتعال علاقة فيما بين الإصلاح وبين تعبئة الموارد المالية اللازمة لأنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية. إننا نعتبر ربط حل الأزمة المالية بتنفيذ اجراءات معينة تحت مسمى الإصلاح مشروطية تتعارض مع أبسط مبادئ الديمقراطية وبالتالي غير مقبولة، ومحاولة للتنصل من مسؤوليات والتزامات دولية ثابتة لكبار ممولي الأمم المتحدة.

رابعا، إن التوجه نحو تركيز أنشطة الأمم المتحدة في مجالات محددة هو اتجاه له مزاياه، شريطة أن تتسق تلك المجالات مع أهداف ومبادئ الميثاق، وأن تتفق مع الأولويات التي شاركت في تحديدها، بأسلوب ديمقراطي، الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، وعلى رأسها التوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في الدول النامية.

ومن ثم، يتعين علينا أن نطرح تساؤلا حول ماهية الدور الذي نريده وننتظره من كل مكون في منظومة الأمم المتحدة - بدءا بالجمعية العامة والأمانة العامة، وحتى اللجان الإقليمية، مرورا بمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز - قبل أن نقترح تغييرات جذرية قد تشمل حذف البعض أو إضافة البعض الآخر أو تعديل أساليب العمل التي استقرت عليها.

إن إجابة مصر على هذا التساؤل، تكمن في ضرورة توفير إطار عمل دولي يعكس حقيقة تمسكنا بالديمقراطية في إدارة العلاقات الدولية. نريده إطارا يعبر كل عضو من خلاله عن آرائه واحتياجاته، نريده إطارا يساعد على بلورة تلك الآراء والأفكار في صيغة برامج محددة تنفذ لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس إيجابيا على المجتمع الدولي في ضوء مفاهيم العالمية والشراكة الدولية التي تتجاوز الأقوال إلى الأفعال. إن الالتزام بما سبق سيساهم دون شك في تثبيت دعائم الأمن والسلم الدولي محققا بذلك الهدف الأسمى للأمم المتحدة منذ نشأتها.

ومن هذا المنطلق أيضا، يتعين علينا أن نساعد الجمعية العامة في ممارسة دورها كاملا في جميع المجالات التي حددها الميثاق، بما فيها عمليات حفظ السلام، وأن نقاوم، بل ونصحح، الاتجاهات الرامية إلى

تهميش دورها في المجالات السياسية والاقتصادية وأن نناقش بعمق واستفاضة، ونعمل على دعم علاقتها التعاونية بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مجلس الأمن، بهدف تحقيق أعلى درجات المشاركة الديمقراطية لجميع الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرار.

وكما تعلمون، فإن جهود إحياء وتعزيز دور الجمعية العامة ليست حديثة العهد، وليست وليدة هذا الفريق العامل بالتحديد بل سابقة لنشأته بعدة سنوات. وكمثال على ذلك، اسمحو لي أن أسترجع ما تم خلال السنوات القليلة الماضية، وعلى الأخص منذ الدورة السابعة والأربعين، حينما انعقد فريق عامل مفتوح العضوية آخر لإحياء دور الجمعية العامة، وكان يترأسه حين ذلك المندوب الدائم لسري لانكا والمندوب الدائم لأوغندا. وقد أثمرت جهود ذلك الفريق العامل عن اعتماد الجمعية العامة للقرار ٤٧/٢٣٣ الذي أكد الأهمية التي توليها الجمعية العامة لتقارير مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، وأهمية دراسة تلك التقارير بالموضوعية والتعمق اللازمين، كما أثمرت أيضا القرار ٤٨/٢٦٤ الذي تضمن الإشارة إلى إمكانية مبادرة الجمعية العامة بإنشاء آليات فرعية جديدة تكرس لدراسة أي مسائل أو موضوعات في إطار ما نص عليه الميثاق، وأن تقدم توصيات في هذا الشأن إلى الدول الأعضاء وإلى مجلس الأمن، أو لكليهما.

لذلك، أود التعبير عن تفاؤلنا للقبول المبدئي الذي لاقاه اقتراح تأسيس آلية منبثقة عن الجمعية العامة لمناقشة التقرير السنوي لمجلس الأمن بالتعمق اللازم، والخروج باستنتاجات وتوصيات حول الكيفية التي يتعامل بها المجلس مع الموضوعات المطروحة على جدول أعماله، وندعو إلى مواصلة الحوار الإيجابي في الفريق العامل بهدف التوصل إلى صيغة يُتفق عليها تُسهم في دعم وتنمية علاقة الشراكة والتعاون بين هذين الجهازين الرئيسيين في مجال حفظ الأمن والسلم الدولي.

أما بالنسبة للموضوعات ذات الصلة بالأمانة العامة، فإن مفهومنا تجاهها ينصرف إلى ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار ما نصت عليه المادة ٩٧ من الميثاق من أن الأمين العام هو المسؤول الإداري الأول، مما يقتضي إيجاد نوع من الحوار معه عند تناول الموضوعات ذات الصلة بالجهاز الذي يترأسه. كما نود أن تهدف جهودنا في سبيل إصلاح وتطوير الجهاز الإداري إلى إيلاء أولوية للتطبيق الكامل للأطر العامة والمقررات والتكليفات التي اعتمدتها الدول الأعضاء وحددت فيها دور وأهداف منظمة الأمم المتحدة، دون انتقاص مخل وغير مبرر لهيكل أو حجم الجهاز الإداري لمجرد إعطاء الانطباع بأننا نقوم بضغط النفقات.

إن أسلوب اختيار الأمين العام للمنظمة بحاجة أيضا إلى إعادة تقييم وتقويم. وفي هذا الصدد، نرى ضرورة امتداد الديمقراطية لتشمل أسلوب الاختيار من خلال إعطاء دور أكبر للجمعية العامة وزيادة التعاون بينها وبين مجلس الأمن، أو، عن طريق تعهد الدول الدائمة العضوية بعدم استخدام حق النقض في العملية الانتخابية.

إننا، كمجتمع أمم، لا نفتقر إلى الأفكار والمقترحات الجديرة بالبحث بجدية، وعلينا مواءمتها بحيث تأتي النتيجة معبرة عن توافق آراء الجميع حول ما ستكون عليه المنظمة في القرن القادم، فلا يصح أن تتحول عن كونها أداة دولية لخدمة أهداف البشرية جمعاء إلى أداة طيعة في أيدي البعض لا تأخذ في الاعتبار المطالب الشرعية للأغلبية المطلقة من الدول الأعضاء. كما أن الحديث عن تعزيز دور الأمم المتحدة يفقد الجزء الأكبر من مصداقيته في ظل الأزمة المالية غير المسبوقة التي تعاني منها المنظمة حاليا بسبب امتناع الدول عن دفع أنصبتها في الميزانية كاملة، في موعدها ودون قيد أو شرط كما نص عليه الميثاق، أو ربط سداد المستحقات ببعض المشروطيات.

وأخيرا، يود وفد مصر التأكيد على أن إصلاح الأمم المتحدة بهدف تأهيلها للاضطلاع بمسؤولياتها، كما تصورها المؤسسون الأوائل وصاغوها في الميثاق، هدف سام يستحق منا كل جهد مخلص وتعاون وثيق، في إطار من المساواة والديمقراطية واحترام آراء واحتياجات الطرف الآخر من أجل تحقيق المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء في دعم وبقاء نظام الأمم المتحدة.

**السيد كمال** (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تمر منظومة الأمم المتحدة بأوجه حادة من الشدة والضيق. ومن الجلي أن هذه حالة تعيسة وتحتاج إلى التصحيح. ولم تبرز المشاكل التي تحدق بالمنظمة فجأة، ولن تختفي بين عشية وضحاها. وقد شهدت الجمعية العامة، وهي الصوت الديمقراطي الوحيد لمجتمع الدول، تآكلا تدريجيا لدورها المركزي. وقد أخذت الأمم المتحدة تواجه على مدى السنوات العديدة الماضية أزمة مالية حادة لا تزال مستمرة. وفي حين يستهلك الجهاز الإداري للأمم المتحدة ثلاثة أرباع ميزانية الأمم المتحدة، فإن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية تواصل مواجهة مشاكل جسيمة من جراء تناقص الموارد. ورغما عن الإعلانات النبيلة التي تسفر عنها المؤتمرات العالمية فإن حلم إقامة عالم آمن ومزدهر لا يزال بعيد المنال.

وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن لأحد منا أن ينازع في صحة القول بأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة أمر قد طال انتظاره. بيد أن الأمر يستحق كلمة تحذير. ففي حين أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة أحد الأهداف المشتركة للدول الأعضاء، فإنه مهمة بالغة التعقيد وتحتاج إلى نظر مُمعن وتَوافُق آراء حقيقي قبل تنفيذها. وأي محاولة للتعجيل بعملية الإصلاح، بحرمان الدول الأعضاء من فرصة التفهم الكامل لعواقب القرارات، ستؤدي إلى عكس الهدف المنشود.

إن الإصلاح بطبيعة الحال عملية مستمرة ويتعين مواصلة السعي من أجلها بدون توقف. وفي حين أن قضية الإصلاح ظلت مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة على مدى السنوات العديدة الماضية، فإن المداولة حول الإصلاح لم تتكشف إلا خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة. وقد نظر عدد من الأفرقة العاملة في شتى أوجه إصلاح الأمم المتحدة، وستستأنف هذه الأفرقة مداولاتها في أوائل العام المقبل. وكل من هذه الأفرقة العاملة المعنية بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه؛ وبخطة للسلام؛ وبخطة للتنمية؛ وبالحالة المالية للأمم المتحدة؛ وبتعزيز منظومة الأمم المتحدة، قد أنشئ بقرار من الجمعية العامة ومن ثم فإن لها جميعا نفس القدر من الأهمية. وكل فريق له ولاية محددة ولا يستطيع أن يكرر عمل الأفرقة العاملة الأخرى. وكل منها منشغل بمناقشة مجموعة من القضايا البالغة التعقيد.

وفي حين أن جميع القضايا المطروحة في جميع الأفرقة العاملة متصلة بإصلاح الأمم المتحدة، فما سيكون له آثار وبيلة محاولة تجميعها جملة أو إجبارها على العمل تحت تهديد ضرورة إنهاء عملها قبل موعد نهائي محدد. فلا بد وأن يعمل كل فريق عامل وفقا للسرعة التي يراها، متقيدا بأحكام ولايته. ولقد أنشئ الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة بموجب القرار ٢٥٢/٤٩ وأسندت إليه الولاية التالية: أولا، إجراء استعراض شامل لشتى الدراسات والتقارير التي قدمت عن مواضيع متصلة بتنشيط منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها وإصلاحها؛ وثانيا، أن يحدد بتوافق الآراء والأفكار والمقترحات المناسبة لأغراض تنشيط منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها وإصلاحها؛ وثالثا، أن يؤدي مهمته دون أن يكرر عمل الأفرقة الأخرى أو يعوقها بأي شكل من الأشكال.

وأثناء الدورة الخمسين، ركّز الفريق العامل بصورة رئيسية على إصلاح الجمعية العامة والأمانة. وفي أيار/مايو ١٩٩٦، قررت الجمعية العامة نقل أربعة بنود إضافية إلى الفريق العامل. واتخذ هذا القرار بتوافق الآراء، وكانت المبادئ التوجيهية واضحة. ولذا، وافقنا على أن بإمكان الفريق العامل المضي في معالجة هذه البنود المحددة أيضا.

ويشير تقرير الفريق العامل المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين، والوارد في الوثيقة A/50/24، إلى أنه بينما كان التقدم الذي أحرزه الفريق العامل محدودا للغاية، فإن تبادل وجهات النظر أدى إلى فهم أفضل للمسائل. ويسعدنا أن نرى أن الفريق العامل بقي ضمن المعايير التي حددها القرار ٢٥٢/٤٩ وقاوم إغراء القيام بدور طاغ على عمل الأفرقة العاملة الأخرى للجمعية العامة.

وإن المسائل المعروضة على الفريق العامل، وبخاصة مهمة تعزيز دور الجمعية العامة في منظومة الأمم المتحدة، وإصلاح الأمانة، مسائل ذات أهمية بالغة

وتستحق المتابعة بأكبر قدر من الاهتمام. فالجمعية العامة هي أعلى هيئة سياسية في الأمم المتحدة ولها أهمية خاصة بالنسبة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء، وهي الهيئة الوحيدة التي تـُمثّل فيها جميع الدول الأعضاء تمثيلا صحيحا. ولذا ينبغي أن تكون مركز الجاذبية في هذه المنظمة. وينبغي لنا أن نبتكر وسائل وأساليب لتحسين أدائها ومصداقيتها. وينبغي أن نعيد إليها المكانة التي تستحقها والتي كانت تتمتع بها. وإن دور الجمعية العامة، حتى في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين بموجب المادة ١١ من الميثاق، وصلاحيتها المتصلة بميزانية الأمم المتحدة، ودورها في تعيين الأمين العام، أمور تتطلب المزيد من المناقشات المعمقة الآن بأكثر من أي وقت مضى.

وينبغي للفريق العامل أن يركـّز في العام القادم على إصلاح الأمانة. وفي بياننا بشأن هذا الموضوع، ما برحنا نشدد على بعض المشاكل التي تتطلب دراسة ومناقشة أعمق. وبالرغم من المصاعب، فإن جهودنا ينبغي أن توفر للأمم المتحدة أمانة عامة تفي بأعلى مستويات المقدرة والكفاية والنزاهة لتكون نبراسا ومثالا يـُحتذى للجميع.

ومن الواضح أن لدى الفريق العامل المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة جدول أعمال ضخما وبالغ الأهمية. وهو ما زال بعيدا عن الانتهاء منه. وإضافة مزيد إلى جدول الأعمال لن يكون بالتالي أمرا متمشيا مع ولايته أو مسوغا. فإذا كنا نريد أن نحقق إصلاحا حقيقيا وليس مجرد تغيير تجميلي، كان علينا أن نلزم جانب الحذر ونظهر العناية الواجبة في معالجة هذه القضية، شأنها شأن غيرها من قضايا الإصلاح.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند، وبذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٨ من جدول الأعمال.

**البند ١١ من جدول الأعمال**

**تقرير مجلس الأمن (A/51/2 و Corr.1)**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن، السيد نوغروهو ويسنومورتي، ليعرض تقرير مجلس الأمن.

**السيد ويسنومورتي** (إندونيسيا) (رئيس مجلس الأمن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف وامتياز لي أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة كرئيس لمجلس الأمن لكي أقدم التقرير السنوي للمجلس الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

ولا يزال أعضاء مجلس الأمن يولون أهمية كبيرة لتقديم هذا التقرير السنوي في حينه إلى الجمعية العامة، حسبما هو منصوص عليه في المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، واتساقا مع الممارسة التي أقرت في ١٩٩٣. فإن مشروع هذا التقرير السنوي قد عـُمم على جميع الدول الأعضاء، واعتـُمد في جلسة رسمية عقدها مجلس الأمن في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

إن دراسة تقرير المجلس من جانب الجمعية العامة توفر فرصة لإجراء حوار مضموني وتفاعل بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة. وهذه عملية أساسية في تحسين مسؤولياتهما وتعزيزها والوفاء بها بموجب الميثاق، وهي بالتالي عملية تحتاج إلى تعهدها بالرعاية المستمرة.

ويـُعبر التقرير مرة أخرى عن الحجم الكبير للعمل الذي يضطلع به المجلس في الاستجابة للمشاكل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. وكما يبين التقرير، فإن المجلس أثناء الفترة قيد النظر، عقد ١٣٢ جلسة رسمية واعتمد ٦٤ قرارا وأصدر ٦٢ بيانا رئاسيا. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس ٢٤٠ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته، امتدت على مدى ٣٧٧ ساعة. ويورد التقرير أيضا قائمة بمختلف المسائل التي شغلت المجلس أثناء الفترة قيد الاستعراض. ومع ذلك، فإن من الواضح، أن هذه الأرقام مجتمعة لا تعبر، ولا يمكنها في حد ذاتها أن تعبر، تعبيرا كاملا عن ديناميات عمل المجلس: فالمشاورات المكثفة التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن كانت تستهدف بناء توافق الآراء، مع الحرص في الوقت

نفسه على كفالة فعالية القرارات المتخذة للسيطرة على حالات الصراع المعروضة على المجلس بل حسمها.

وفي أفريقيا، ويوغوسلافيا السابقة، والشرق الأوسط، وفي الأمريكتين والمناطق الأخرى، لا تزال التهديدات للسلم والأمن الدوليين، والآثار المترتبة على الحالات الإنسانية، وفيرة، وهي تمتحن باستمرار فعالية المجلس. وفي جميع الحالات، أفدنا من مدخلات قيِّمة من الدول المتأثرة مباشرة ومن تعاون قيِّم مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

لقد أصغى أعضاء مجلس الأمن باهتمام في السنوات الأخيرة إلى المقترحات التي قُدمت في المناقشات المتعلقة بتقرير مجلس الأمن في الجمعية العامة. والمداولات التي أجريت في هيئات أخرى في المنظمة عن كيفية جعل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية، وجعل إمكانية وصول الدول غير الأعضاء إليه أيسر مما هي عليه. ولا يساورني أي شك في أن الأعضاء يدركون تماما ضرورة النظر الوافي في تلك الاقتراحات وغيرها من الاقتراحات التي من المرجح أن يجري الإعراب عنها اليوم، كجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز كفاءة المجلس وشفافية عمله. ومن خلال هذا النهج، ستتعزز فرصة الدول الأعضاء في المساهمة في العمل الذي يتم نيابة عنهم، ومن ثم تيسير قدر أكبر من التفاعل بين الجمعية والمجلس.

وفي هذا الصدد، واصل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والإجراءات التابع لمجلس الأمن الذي أنشئ في حزيران/يونيه ١٩٩٣ الاجتماع بصورة منتظمة، وقد اتخذت عدة خطوات في أعقاب توصيات ذلك الفريق. وبنت هذه التوصيات على الأساس الذي أرسي في السنوات القليلة الماضية.

فالمجلس إدراكا منه للحاجة إلى زيادة الشفافية، أصدر في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بيانا رئاسيا حدد فيه الإجراءات الكفيلة بتحسين الترتيبات الخاصة بالمشاورات وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات. إن إصدار البيان لا يجسد فقط استعداد المجلس للعمل في ضوء التجربة العملية ولكنه يمثل أيضا اعترافا بضرورة الاستجابة للآراء التي يعرب عنها أعضاء المنظمة.

وعلى نفس المنوال، وفي مذكرة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بين أعضاء المجلس موافقتهم على أنه ينبغي أن يقدم رئيس كل لجنة جزاءات إحاطة شفوية إلى البلدان المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة عقب كل جلسة. وفي الحقيقة أن تلك الموافقة تتماشى مع الخطوات التي اتخذت في السنين الأخيرة لتعزيز الشفافية في إجراءات لجان الجزاءات.

ومرة أخرى، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وكجزء من الجهود الرامية إلى تحسين وثائق المجلس، أصدر الرئيس مذكرة تتعلق بقرار المجلس بشطب أربع قضايا من قائمة المسائل التي ينظر فيها المجلس.

وخلال الفترة قيد الاستعراض كانت هناك زيادة في الاتجاه إلى المناقشات العلنية، وبخاصة في المرحلة المبكرة من نظر المجلس في أي موضوع. وهذه المناقشات العلنية بإبرازها لشواغل الأعضاء عموما إزاء المسائل المعروضة على المجلس تفيد فائدة لا تقدر في تيسير عمل المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الإحاطات الشفوية من جانب رئاسة المجلس إلى البلدان المهتمة من غير الأعضاء في مجلس الأمن، وأصبحت ممارسة ثابتة.

وفي الوقت نفسه فإن أعضاء المجلس لا يزالون مدركين للرغبة التي أعرب عنها أعضاء المنظمة في تحسين قالب وطابع تقرير مجلس الأمن. والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والإجراءات التابع لمجلس الأمن يواصل مداولته بشأن هذه المسألة.

إن تقرير مجلس الأمن، كما جاء في مقدمته، يراد منه في شكله الحالي أن يكون دليلا لأنشطة المجلس خلال الفترة المشمولة في التقرير. وعلى ذلك ليس المراد منه أن يكون بديلا للوثائق الرسمية لمجلس الأمن التي تزود القارئ بمادة أدسم عن مداولاته. ومن هنا ينبغي أن يُقرأ التقرير بالاقتران مع الوثائق الرسمية الأخرى للمجلس التي يتضمن التقرير إشارات مرجعية لها.

وفي الختام، أني أثق بأن أعضاء المجلس سوف يولون آذانا صاغية للمناقشة التي نجريها هذا اليوم، وللملاحظات والأفكار التي ستُطرح. ولا يزال الأمل يحدوني في أن نشهد خلال العام المقبل اتخاذ خطوات أخرى تسهم في تعزيز عمل مجلس الأمن وفعاليته وشفافيته.

**السيد زلينكو** (اوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما من حاجة إلى الاطناب في شرح الأسباب التي تؤدي بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إيلاء ذلك القدر الكبير من الاهتمام لأي مسألة تتعلق بأنشطة مجلس الأمن.

أولا وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، نحن نتعهد جميعا بقبول قرارات مجلس الأمن. ثانيا، ووفقا لنفس المادة، نحن نتعهد جميعا بتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس. وبعبارة أخرى، أن تلك القرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء. ولذا لا يمكن أن لا نعير اهتماما إلى الأساليب التي يتم بها اتخاذ القرارات في المجلس، والآثار التي ترتبها هذه القرارات بالنسبة لأية دولة عضو.

وأخيرا وليس آخرا، أننا جميعا نعتبر العضوية في تلك الهيئة ذات السلطان أمرا غاية في الأهمية وشرفا عظيما لأي دولة عضو. وقد تجسد البرهان على هذا في التنافس المتزايد على ذلك فيما بين الدول الأعضاء، الذي شهدناها في السنوات الأخيرة في كل مجموعة اقليمية تقريبا.

وغني عن القول أن عمل مجلس الأمن قد أصبح أكثر شفافية وأن اجراءاته أصبحت أنسب، وأساليبه غدت أكثر مدعاة للرضى وأكثر استجابة لمطالب عامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن التقرير الذي قدمه بدقة وبراعة، رئيس مجلس الأمن، السفير ويسنومورتي، ممثل اندونيسيا يجسد بصورة كافية هذه الحقائق.

وفي الوقت نفسه فإننا عند دراسة محتوى التقرير دراسة وافية، كنا نحاول تبين ما إذا كان مجلس الأمن قد أخذ، أو لم يأخذ، بعين الاعتبار - وإلى أي مدى - جميع الملاحظات الناقدة والأفكار العامة والاقتراحات العملية التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الدورة الخمسين للجمعية العامة.

وللأسف لم يجد وفدي في التقرير أي دلالة على رد فعل إيجابي على تلك الملاحظات والأفكار والاقتراحات. ولم تجر إحاطة الدول الأعضاء علما بنتائج أنشطة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والاجراءات التابع لمجلس الأمن. وفي رأينا، أن أعضاء مجلس الأمن كان ينبغي أن يولوا مزيدا من الاهتمام للمقترحات البناءة التي لم تكن لتحسن أساليب عمله فحسب بل كان يمكن أيضا أن تؤدي إلى تحقيق وفورات. ولهذا الاعتبار الأخير أهمية كبيرة في سياق الأزمة المالية الراهنة للمنظمة.

إن أعضاء مجلس الأمن، وقبل كل شيء أعضاءه الدائمين، لا يبدون حماسا كبيرا لفكرة تحديث وتعزيز النظام الداخلي لتلك الهيئة الهامة، على الرغم من أنهم سيكونون أول المستفيدين من ذلك.

فالدراسة الموضوعية البعيدة عن التحيز تظهر أن ما يسمى بالنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن لم يعد يمثل المبادئ الاجرائية التوجيهية التي يأخذ بها المجلس في مداولاته. وسوف استشهد بمثال واحد فقط. تقوم عملية صنع القرارات حاليا في مجلس الأمن على ما يسمى بالمشاورات غير الرسمية وهي شيء لا ذكر له في النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ووفدي ليس ضد المشاورات غير الرسمية في حد ذاتها. إلا أنه تترتب على أساليب العمل الحالية في المجلس آثار إجرائية ومالية هامة. ومن ذلك أن أعضاء مجلس الأمن يستفيدون من خدمات الترجمة الشفوية التي، وفقا للنظام الداخلي المؤقت، لا تُقدم إلا خلال الجلسات. وإذا ما فُسرت المشاورات غير الرسمية على أنها جلسات سرية، لتعين إعداد محاضر حرفية لها، ولو كان المحضر سريا ومن نسخة واحدة، ولتعين على رئيس مجلس الأمن أن يصدر، بواسطة الأمين العام، بيانا عن الجلسة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كمال (باكستان).

ويعتقد وفدنا أن الوقت قد حان لتوضيح أحكام النظام الداخلي المؤقت وصياغتها بطريقة لا لبس فيها

مع أخذ حقائق اليوم بعين الاعتبار. وهذا يعني أن مجلس الأمن يجب أن يكون أكثر انفتاحا أمام جميع الدول الأعضاء لأن من حقها أن تعرف ما هو أكثر، وأن تطلع إطلاعا حسنا على مجريات الأمور، وأن يتم هذا الاطلاع في الوقت المناسب.

إن مسألة قالب تقرير مجلس الأمن تظل دوما من أكثر المسائل استحواذا على الاهتمام، وأنني واثق بأن مشكلة الطبيعة التحليلية للتقرير، أو بمعنى أصح عدم توفرها، ستثار مرة أخرى في مناقشتنا الحالية. واليوم، لا يسعني إلا أن أؤكد مرة أخرى رأينا القائل بأن الافتقار إلى التحليل يعد سمة ملازمة لهذا النوع من التقارير. فمن الصعب أن نعتقد أن ١٥ عضوا في مجلس الأمن سيوافقون على مفهوم واحد وتفسير واحد لجهود المجلس.

وفي هذا السياق، يفضل وفد أوكرانيا أن يُنظر في تقديم تقارير خاصة من جانب مجلس الأمن إلى الجمعية العامة بشأن مسائل معينة يبقيها مجلس الأمن قيد نظره، كما تنص على ذلك الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ويود وفدي أن يوصي الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالوثائق وأساليب العمل والاجراءات، بأن يدرس بإمعان تام مسألة إعداد مجلس الأمن تقارير بشأن موضوعات خاصة معينة للعرض على الجمعية العامة. والرد الإيجابي على هذا الاقتراح قد يجعل من تقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة، في صيغته الحالية، مجرد تقرير زائد عن الحاجة.

ويلاحظ وفدي بارتياح أن ما يسمى بالمداولات التوجيهية قد أصبحت سمة ملازمة لأساليب عمل مجلس الأمن طوال السنة الماضية. وهي مداولات لا يمكن المغالاة في إبراز أثرها الإيجابي على أعمال مجلس الأمن. فلقد أسهمت وجهات نظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إصدار مجلس الأمن لقرارات متوازنة وشاملة.

وفي رأينا أن نفس الآثار الإيجابية قد تُلمس إذا أخذ مجلس الأمن بممارسة طال انتظارها هي السماح للدول المهتمة بالأمر التي ليست أعضاء في المجلس، بأن تشارك في المشاورات غير الرسمية. وليس هناك شك في أن أعضاء مجلس الأمن إذا تفهموا مواقف الأطراف المتصارعة فإنه سيمكن تفادي أوجه قصور لا لزوم لها وستحظى قرارات المجلس بشرعية أكبر.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن الأمل في أن تتجلى نتائج مناقشات اليوم على النحو المناسب، في الأنشطة المسؤولة والمشرفة التي يقوم بها أعضاء مجلس الأمن في السنوات المقبلة.

**السيد بتريليا** (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير نغروهو ويسنومورتي، ممثل اندونيسيا، على عرضه لتقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن ما نعتبره واحدا من أهم البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة.

يتيح تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/51/2) لأعضاء المنظمة الفرصة لتقييم وتحليل أعمال مجلس الأمن. ولهذا الغرض، أمامنا الآن هذه الوثيقة التي عممت في وقت سابق، والتي تبين لنا مدى ونطاق الأنشطة المدرجة على جدول أعمال المجلس. وكما قال رئيس المجلس، يواصل مجلس الأمن النظر في كيفية الاستجابة إلى التهديدات الموجهة إلى السلم والأمن الدوليين. وقد اعتمد تدابير للسيطرة على الصراعات وحلها، وأولا وقبل كل شيء، استمر الاتجاه العام صوب التفاوض والتوصل إلى توافق عام في الآراء. وقد مضى الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، شوطا أبعد، فذكرنا بأن هناك مشروع قرار واحد لا غير لم يتم اعتماده لعدم حصوله على الأصوات اللازمة، بينما نجح المجلس من الناحية الأخرى في اعتماد ٥١ قرارا خلال الفترة المغطاة بتقرير الأمين العام، ويعتبر هذا مؤشرا على أنه يجري لحسن الحظ، توطيد اتجاه السعي إلى بلوغ توافق عام في الآراء.

وفيما يتعلق بمنطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قام المجلس بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وأتاح لها فسحة لمعالجة الوضع. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر مجلس الأمن على مسلكه الإيجابي صوب هذا البند الهام الذي يتعلق،

بالإضافة إلى ذلك، بشعب وحكومة تربطهما بالأرجنتين صلات ودية وثيقة.

ونشعر بأننا بحاجة إلى الإدلاء ببعض التعليقات لأن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ينبغي أن تكون أسلس وأعمق مما كانت عليه في السنوات الأخيرة، ولا سيما بالنظر إلى جدول الأعمال الدولي الجديد والطرائق الجديدة لعمل مجلس الأمن.

وكما أكدنا في الماضي، فإن هذه الطرائق الجديدة، تشمل، في جملة أمور، ممارسة عقد جلسات مغلقة للنظر في أمور تعتبر، بسبب عالميتها، محل اهتمامنا جميعا بلا شك. وتشمل إصدار بيانات رئاسية في ظروف بالغة التباين. وتشمل الإحاطات الاعلامية للوفود والتي لا تعتبر مرضية في جميع الأحوال، وكثيرا ما تكون أقل تفصيلا من الإحاطات المقدمة للصحافة في نفس الوقت. كما تشمل التفسير الفضفاض للعوامل التي تستدعي تطبيق الفصل السابع من الميثاق. وتشمل الاستخدام الأكثر تواترا للسلطات شبه التشريعية أو القضائية الممنوحة للمجلس بموجب الميثاق.

ومع ذلك، يجب أن نشير إلى العمل البالغ الأهمية والفعّال الذي قام به المجلس في إنشاء عمليات حفظ السلام والإشراف عليها.

وفي ضوء ما قلته، وبغية ضمان قيام أعضاء الجمعية العامة بدورهم بموجب الميثاق بصدد البنود المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، أعتقد أننا يجب أن نذكر بمجالات اختصاص كل من مجلس الأمن والجمعية العامة وكيفية قيام كل منهما بواجباته. فالمادتان ١٠ و ١٤ من الميثاق تحددان المسؤولية المشتركة للمجلس والجمعية عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

ووفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، أنابت الدول أعضاء المنظمة أعضاء مجلس الأمن في الاضطلاع بالمسؤولية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وتحدد هذه المادة أن مجلس الأمن لا يعمل بالأصالة عن نفسه، ولكن بالنيابة عن المجتمع الدولي برمته.

ويظهر من تفسير هذه المواد أن السلطات الممنوحة إلى مجلس الأمن محدودة، أولا بحكم أن باستطاعة الجمعية العامة أن تبحث أية مسألة تتعلق بسلطات المنظمة ووظائفها إلا، حسب نص المادة ١٢، عندما يباشر مجلس الأمن وظائفه بصدد نزاع أو موقف ما.

والقيد الدستوري الثاني يكمن في أن الميثاق يعطي الدول الأعضاء حق المشاركة مباشرة في عملية صنع القرارات المتعلقة بصون السلم والأمن، مثلما تنص عليه المادتان ٣١ و ٣٢.

ويمكن للمرء أن يستخلص بالتالي أن الدول، بموجب السلطات الممنوحة للجمعية، وبإنشاء الآليات للمشاركة المباشرة، أنما تحتفظ بحقها الأساسي في التصرف وبالتالي في أن يخطرها مجلس الأمن ويستشيرها ويدخلها في الاعتبار في عملية صنع القرار.

واليوم نجد أن مفهوم المشاركة والتشاور نفسه قد فقد كل معنى عملي له، حيث أن قرارات المجلس كثيرا ما يتم التوصل إليها في عزلة أثناء ما يسمى بالمشاورات غير الرسمية.

وكما كان عليه الحال منذ سنوات، ظل تقرير مجلس الأمن الذي ينبغي أن يكون همزة اتصال حيوي بين مجلس الأمن والجمعية العامة التي تمثل فيها جميع الدول، ظل مجرد تجميع للمواضيع دون أي وصف تحليلي أو مضموني للأنشطة. والتقرير لا يلقي أي ضوء على عملية صنع القرار، ولا على الأسباب التي دعت إلى اتخاذ إجراء معين في تلك الجلسات المغلقة. كما أنه لا يتضمن أي شرح للدروس التي يتعين أن نستخلصها للمستقبل.

وإن عدم إصدار أي تحديث لمرجع ممارسات مجلس الأمن أمر يضيف عنصرا أخيرا مزعجا إلى هذه الصورة المقلقة. ومع ذلك، فإن بيان رئيس مجلس الأمن لدى عرضه التقرير يكشف عن بعض بوادر التغيير.

وفي ضوء التغيرات السريعة التي تحصل على الساحة الدولية، لعل المرء يتساءل، مثلما فعل سفير

أوكرانيا قبل برهة وجيزة، عما إذا كان الشكل الحالي للتقرير، وهو شكل لم يتغير منذ عام ١٩٧٣، شكلا يخدم مقاصد الميثاق. ولعل المرء يتساءل أيضا ألا تكون التقارير الخاصة، المشار إليها في المادة ٢٤، إذا ما قدمت في أوانها، أداة أفيد في إقامة حوار مفتوح لجميع البلدان، بما في ذلك أصغرها، بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين؟

إن جميع هذه الظروف تستحق اهتماما عاجلا لا بسبب الممارسة التي أصبح يأخذ بها مجلس الأمن، أي ممارسة عقد اجتماعات مغلقة فحسب، وأنما أيضا لأن جدول الأعمال الدولي قد تغير تغيرا كبيرا منذ انتهاء الحرب الباردة.

وإن جدول الأعمال الجديد هذا أصبح اليوم - وليس على المرء إلا أن ينظر في تقرير المجلس ليدرك صحة ذلك - مليئا بالصراعات العرقية والصراعات بين الطوائف، وبالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وبظهور القوات أو الكيانات غير النظامية، وبشتى أنواع الأحداث الخارجة عن سيطرة الدولة. ونتيجة لذلك، يتعين على الأمم المتحدة، وهي منظمة الدول السيادية، أن تتصدى لهذه الظروف الجديدة التي تتكاثر عليها في بعض الأحيان.

لقد ذكرنا بالمهام الهامة التي تقع على الجمعية العامة لا لإحياء مناقشات قديمة كانت تنبع من مصالح سياسية أكثر مما تصدر عن اهتمامات حقيقية. بل فعلنا ذلك لأن مجلس الأمن يجب أن يفكر بعناية في أمر وجود حدود لمسؤولياته وفي الالتزام الضروري بأن تكون ايماءاته وأعماله شفافة قدر الإمكان في نظر الجمعية العامة التي تشاطره هذه المسؤوليات الرئيسية. وفي هذا ما يتمشى مع انتصار الديمقراطية في العالم، في وقت يشهد تزايدا متفجرا للشفافية في الإدارة العامة، تشجعه الثورة الحاصلة في الاتصالات العالمية.

ولم يقصد مؤسسو المنظمة أن ينشئوا نظاما من العزلة بين الجمعية والمجلس، بل علاقة تعاون نشطة. وليس لمجلس الأمن سلطة في حد ذاته؛ وإنما هو يعمل، حسب المادة ٢٤، نائبا عنا جميعا وليس باسم أعضائه وحدهم. ووفقا للمبدأ القائل بأنه لا يمكن تفويض سلطات دون أن تقابلها التزامات، ينبغي أن نستكشف السبل والوسائل الكفيلة بإعادة التفاعل المثمر بين مجلس الأمن والجمعية العامة والدول الأعضاء عن طريق الحوار. وبهذا وحده نساعد على وضع حد لأزمة المشاركة والثقة التي تعانيها أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة.

**السيد وانغ شويشيان** (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر رئيس مجلس الأمن على عرضه للتقرير السنوي للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة. والتقرير هو أساسا انعكاس لأعمال المجلس في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٦. وعلى الرغم من أن القرارات التي اتخذت والبيانات الرئاسية التي صدرت كانت أقل عددا مما اتخذ واعتمد منها في فترة الـ ١٢ شهرا السابقة، فقد بقي المجلس مشغولا جدا. وقد أنجز قدرا كبيرا من العمل وأسهم اسهامات جديدة في صون السلم والأمن الدوليين. واتخذ أيضا قرارات معينة لتحسين طرائق عمله وتعزيز شفافيته. وينبغي التسليم بهذه الجهود.

إن المجلس جهاز هام تابع للأمم المتحدة، وهو يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، من المفيد استعراض وتلخيص أعمال المجلس كل عام في سياق النظر في تقريره السنوي. والصين بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، على استعداد للاستماع إلى آراء الدول الأعضاء حول عمل المجلس وهي تعلق أهمية كبيرة على هذه الآراء. ويرى الوفد الصيني أن المجلس ينبغي أن يبذل جهودا أكبر أو أن يقوم بتحسينات أكبر في المجالات التالية حتى يظل مجاريا للتطورات على الساحة الدولية ويزيد من اسهامه في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

أولا، بمقتضى الميثاق يعمل المجلس نيابة عن جميع الدول الأعضاء. لذلك يتعين على المجلس، قبل اتخاذ قرارات هامة أن يستمع بالكامل إلى آراء العضوية العامة، وخاصة آراء البلدان الواقعة في المنطقة المعنية وأن يزيد من اشتراكها في عمل المجلس حتى يزيد من دقة وحجية عملية صنع القرار. وفي هذا الصدد بذل المجلس بعض الجهود فعلا مثل عقد جلسات عامة لاستلهام الحكمة الجماعية عند النظر في المسائل الهامة، والتشاور مع المساهمين

بقوات بشأن وزع وتمديد وإنهاء عمليات الحفاظ على السلام. وهذه كلها ممارسات فعالة ينبغي أن تستمر.

وثانيا، ينبغي للمجلس لدى حسم الصراعات الدولية والإقليمية، وفقا للميثاق، أن يحاول حث الأطراف المعنية على تسوية منازعاتها وخلافاتها بالطرق السلمية عن طريق التفاوض. وينبغي أن يتوخى الحذر الشديد، وأن يأخذ في اعتباره تماما الآثار الإنسانية قبل اتخاذ تدابير إلزامية مثل الجزاءات والتدخل العسكري، حتى يتجنب إلحاق أي ضرر بمجموعات بريئة وحتى يتجنب زيادة تعقيد المشاكل. وفي هذا الصدد ينبغي حسم قضايا هامة عديدة.

وثالثا، بشأن القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، ينبغي للمجلس أن يعمل وفقا للميثاق، وبصفة خاصة أن يحترم آراء البلدان والأطراف المعنية وآراء بلدان المنطقة المعنية ويشجع المنظمات الإقليمية على القيام بدورها السليم في ضوء مختلف الظروف. ويرى وفدي أن هناك نواحي تقدم ونواحي ضعف في عمل المجلس في هذا المجال.

ورابعا، إن المجلس لديه دائرة اختصاص محددة بوضوح. وينبغي أن يمتنع عن تجاوز ولايته بالتعدي على شؤون هيئات أخرى، وينبغي بصفة خاصة أن يحترم سلطة الجمعية العامة. وحسب القول الصيني المأثور ينبغي أن يكسح الثلج تماما من أمام بابه ولا ينشغل بإزالة الثلج عن نوافذ الآخرين.

وكما قال رئيس المجلس، إن التقرير سيساعد الدول الأعضاء على فهم عمل المجلس خلال الفترة قيد النظر. ونأمل أن يواصل المجلس جهوده لزيادة شفافيته وفعاليته على أساس استجماع الخبرات والاستماع إلى آراء جميع الأطراف بالكامل حتى يتسنى له القيام بدور سليم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

**السيد بارك** (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بداية يود وفدي أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به السفير ويسنومورتي رئيس مجلس الأمن فيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن الذي هو الآن قيد النظر.

وكما أشار عن صدق في بيانه، فإن نظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن يوفر فرصة جيدة للحوار البنّاء والتفاعل بين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة. إن مسألة الصلة بين العضوية العامة ومجلس الأمن بشأن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين لا تزال غير حاسمة وغير واضحة على الرغم من خمسين سنة من الخبرة وعلى الرغم من أحكام الميثاق المنظمة لتلك الصلة. ويأمل وفدي أن يسهم هذا المحفل في التقريب بين هذين الجهازين الحيويين حتى يمكنهما الاضطلاع بمسؤولياتهما الثقيلة بأقصى ما يمكن من التواؤم لصالح السلام العالمي.

في العام الماضي، في معرض الإشارة إلى الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، التي تنص على أن مجلس الأمن يعمل نائبا عن الدول الأعضاء، أوضحت عدة وفود ضرورة الأخذ بنظام يوجد موازنات وضوابط بين مجلس الأمن والجمعية العامة. بيد أننا نرى أن الصلة المثلى بين الجمعية العامة ومجلس الأمن يمكن تحقيقها على نحو أفضل عن طريق الممارسة العملية للتشاور والتنسيق الأوثق بين الجهازين بدلا من الانصراف إلى التداول حول أي الجهازين لديه السلطة العليا على الآخر.

إن عبء العمل الثقيل الواقع على مجلس الأمن، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة، معروف تماما لنا جميعا. ونحن نعتقد أن مثل هذا التوسع في دور مجلس الأمن ينبغي أن تصاحبه بالضرورة مدخلات أكبر وتعاون أكبر من جانب العضوية العامة. ومن خلال تجربتنا الذاتية بوصفنا عضوا في مجلس الأمن، أصبحنا مقتنعين اقتناعا قويا بأن القرارات التي يتخذها المجلس لا يمكن تنفيذها بالكامل دون الدعم والتفاهم اللازمين من جانب الموجودين خارج قاعة المجلس. لذلك فإنه غني عن البيان أن للتدفق الكافي للمعلومات والتفاعل السليم بين المجلس والجمعية العامة أهمية كبرى. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون على علم تام بأفضليات وأولويات العضوية العامة وأن يبدي حساسيته لها. وبالمثل فإن من حق جميع الدول الأعضاء الممثلة في الجمعية أن تتوفر لها معلومات أفضل حول أعمال المجلس الماضية وخططه المستقبلة. ولحسن الحظ لقد شهدنا قدرا، متواضعا وإن كان هاما، من التقدم خلال الفترة قيد النظر.

ومن بين التحسينات الهامة جدا ذلك الترتيب المحسن للتشاور وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات الوارد في البيان الرئاسي الصادر بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/PRST/1996/13). ونحن نعتقد، في جملة أمور، أن الآلية الجديدة تجعل من الأسهل إيجاد قاعدة دعم قوية لأي عملية جديدة لحفظ السلام، وذلك بعقد الاجتماعات مع من يتوقع منهم الاسهام بقوات، وذلك قبل إنشاء العملية. كما أن الاحاطات الاعلامية الشفوية التي يجريها رئيس كل لجنة من لجان الجزاءات والتي بدأ العمل بها في بداية هذا العام، كانت مفيدة أيضا بوصفها خطوة قيمة لزيادة معلومات الدول غير الأعضاء في المجلس عن كيفية عمل نظام الجزاءات من الناحية الفعلية. وبالاستخدام السليم للمناقشات التوجيهية، حصل المجلس على مدخلات مفيدة وآنية في حينها من الدول غير الأعضاء في المجلس بشأن مختلف المسائل.

وقبل كل شيء، فإن الاحاطات الإعلامية لرئيس المجلس بشأن المشاورات غير الرسمية أصبحت الآن صلة شبه مؤسسية بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس. إن هذه الاحاطات الإعلامية تكتسي أهمية خاصة نظرا لدور المشاورات غير الرسمية في عملية صنع القرار في مجلس الأمن حاليا. ولقد أصبح من الحقائق المسلم بها أن المشاورات غير الرسمية تمثل صميم نشاط مجلس الأمن بينما الجلسات الرسمية، باستثناء المناقشات المفتوحة، أصبحت ذات طبيعة شكلية إلى حد ما.

وكلما مررت عند خروجي من قاعة المشاورات بالوفود غير الأعضاء في المجلس وهي تتلقى معلومات موجزة من أعضاء المجلس، أشعر دوما بأنه ينبغي، في ضوء الأهمية الحاسمة للمشاورات غير الرسمية، أن تكون هناك طريقة أكثر منهجية وموثوقية لتقديم المعلومات للأعضاء عامة. وفي حين أن حل هذه المشكلة قد لا يكون في متناول اليد في الوقت الراهن، فإننا نعتقد أن بالإمكان، كما يأمل الكثيرون من أعضاء هذه المنظمة، تحسين تقرير المجلس بجعله أدسم مادة وأكثر تحليلا.

فالتقرير بشكله الحالي إنما يستنسخ عادة نص القرارات أو البيانات الرئاسية المعتمدة والمتاحة بيسر من مصادر أخرى. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أنه بدلا من مجرد ترديد نصوص مكررة، ينبغي بذل جهد لنقل المداولات التي جرت في المشاورات غير الرسمية بطريقة أغزر. وهذا النوع من التحسين في شكل التقرير سيساعد أيضا على تحويله الى دليل حقيقي لأنشطة مجلس الأمن، على النحو المتوخى في مقدمته.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن أي تعزيز للمشاركة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن سيؤدي الى زيادة منزلة ذلك الجهاز في معالجة الطائفة العريضة من الصراعات وأوجه عدم الاستقرار المستجدة التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ولذلك، أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن وفدي، بوصفه عضوا في المجلس، سيواصل بذل كل ما في وسعه لضمان زيادة تعزيز الصلة الأساسية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، المتمثلة في هذا التقرير، وخاصة جعل تدفق المعلومات بين هذين الجهازين أكثر تنظيما وموثوقية.

**السيد مابيلانغان** (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد الفلبين أن يشكر رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم لاندونيسيا، على عرضه لتقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة.

لقد تلقى وفدي تقرير مجلس الأمن قبيل بدء هذه المناقشة ونحن نشكر أعضاء المجلس على جهودهم. ومع ذلك، كنا نفضل تعميم التقرير قبل بدء المناقشة العامة في الجلسات العامة لتمكين وفدنا، وربما الوفود الأخرى، من الإعداد بصورة كافية لهذه المناقشة. ومع ذلك، وفي حدود الوقت الذي أتيح لنا للنظر في هذا التقرير، لا يمكننا إلا أن نعرب مرة أخرى عن خيبة أملنا تجاه مضمونه.

ولابد لنا بالتالي أن نؤكد على أن عجز الجمعية العامة عن إجراء مناقشة مضمونية وتحليلية حقيقية عن التقرير، كما هو متوخى في قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٨ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، ناجم

أساسا عن الأسلوب أو الإجراء الحالي لدراسة التقرير ومحتواه. وأود أن أتناول بإيجاز هاتين النقطتين.

أولا، هناك حاجة ملحة الى تحسين الأسلوب الحالي لدراسة الجمعية العامة للتقرير السنوي لمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تدعو الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٨ رئيس الجمعية الى أن يقترح وسائل وسبلا مناسبة لتيسير قيام الجمعية العامة بمناقشة المسائل الواردة في التقارير المقدمة اليها من المجلس مناقشة متعمقة. ويعني ذلك ضمنا النظر في إمكانية اتخاذ إجراء تقترحه الوفود بشأن هذه التقارير.

وعلاوة على ذلك، تنص آخر ورقة عمل للفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة على أنه ينبغي لرئيس الجمعية العامة أن يقيم المناقشة حول هذا البند، وأن يعقد، في ضوء هذا التقييم، مشاورات لمناقشة الحاجة الى أي إجراء تتخذه الجمعية العامة على أساس المناقشة، ومضمون مثل هذا الإجراء.

وبالتالي، من الواضح أن الترتيب التنظيمي الحالي يبدو غير كاف لإجراء مناقشة متعمقة للتقرير كما ينص على ذلك القرار ٢٦٤/٤٨. وينبغي وضع آلية أو ترتيب أنسب لتمكين الجمعية العامة من تبادل وجهات النظر بطريقة تحليلية حول القضايا الواردة في التقرير، ولكي تترجم هذه الآراء، عند اللزوم، الى توصيات أو مقررات. وبالتالي نحث الرئيس على إجراء مشاورات حول هذه المسألة في أقرب موعد ممكن.

وبالنسبة للنقطة الثانية، أي التحسينات في مضمون التقرير وشكله، تشجع الفقرة ٣ من القرار ٢٦٤/٤٨ المجلس على أن يقدم، لدى رفع تقارير الى الجمعية، بيانا واضحا وزاخرا بالمعلومات عن أعماله. ونحن نعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك بتقديم تقرير سنوي موضوعي وتفصيلي، بدلا من أن يكون التقرير في جوهره مجرد تجميع للمداولات والقرارات الرسمية.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يتضمن التقرير تلخيصا للمشاورات التي يجريها المجلس بكامل هيئته حول القضايا الرئيسية التي يغطيها التقرير، مع التركيز على الأسباب أو الظروف أو العوامل التي أدت الى إجراء معين أو الى عدم اتخاذ إجراء حول أي موضوع من المواضيع. وهذا سيمكن الجمعية العامة من أن تفهم بصورة أوضح مداولات المجلس وأفكار أعضائه التي أدت الى قرارات أو إجراءات بشأن قضايا حرجة.

وستزداد فائدة التقرير لو أنه تضمن فروعا تتناول قرارات وتوصيات الأجهزة الفرعية للمجلس، وخاصة لجان العقوبات، والنقاط البارزة في مشاوراته مع البلدان المساهمة بقوات ونتائج هذه المشاورات، وتتناول عمليات حفظ السلام، والخطوات التي اتخذها المجلس لتحسين الشفافية في أساليب عمله وعملية اتخاذ قراراته.

وينبغي للمجلس أن يقدم تقارير خاصة الى الجمعية العامة على مدار السنة، وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ولن تفيد هذه التقارير في استكمال التقرير السنوي فحسب بل ستزود الجمعية العامة بمصدر مستمر للمعلومات الحديثة التي يعتد بها عن قرارات مجلس الأمن وأنشطته. وفي هذا الصدد، يقترح وفدي إصدار تقارير خاصة فور اتخاذ الاجراءات المحددة أو ظهور الحالات في الفترة الفاصلة بين تقديم التقارير السنوية. ومن هذه الاجراءات إنشاء أي عمليات جديدة لحفظ السلام، أو إنهاء عمليات قائمة لحفظ السلام، أو إدخال تغييرات موضوعية في ولاياتها. وينبغي أن تكون أي قرارات يتخذها المجلس بفرض جزاءات على أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو برفع الجزاءات أو تغيير أنظمة الجزاءات السارية، مناسبات أيضا لإصدار تقارير خاصة الى الجمعية العامة.

وأخيرا، نعتقد أن إجراء مناقشة موضوعية حقا للتقرير السنوي، على النحو المتوخى في القرار ٢٦٤/٤٨، على أن تيسر بجعل التقرير أدسم مما هو عليه الآن، وباتباع أسلوب محسن للنظر فيه سيكون مظهرا مقنعا لقيام علاقة فعالة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

**السيد غارسيا** (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر للممثل الدائم لإندونيسيا، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، على عرضه تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة الذي يشمل

الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وتشير المواد من ١٠ الى ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة الى مهام الجمعية العامة وسلطاتها. وتنص المادة ١٥ على أن تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها. وتنص الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق بدورها على أن يرفع المجلس تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضى الحال الى الجمعية العامة لتنظر فيها.

وتقيم هاتان المادتان صلة مؤسسية ذات أهمية قصوى لعمل الأمم المتحدة، صلة تبين أنه عندما يتصرف المجلس، فإنه يجب أن يتصرف وفقا للميثاق، أي يتصرف باسم الدول الأعضاء. إلا أن هناك في نفس الوقت جهازا عالميا وفريدا وأعلى، وهو الجمعية العامة التي تمثل فيها كل الدول الأعضاء. ولهذا الجهاز ولاية عريضة جدا تشمل كل المواضيع والمسائل الداخلة في نطاق الميثاق، بما في ذلك المسائل المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين.

ولهذا فمن الواضح أنه بالرغم من أنه تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، فإن هذه المسؤولية ليست، ولا يمكن أن تكون، مقصورة على المجلس. ومما يؤكد أهمية تقرير المجلس الى الجمعية أن الفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق تشير الى تقرير مجلس الأمن إشارة منفصلة لكي تميزه عن تقارير جميع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى الى الجمعية العامة، التي تشير إليها الفقرة ٢ من نفس المادة.

ويؤسفنا أنه بالرغم من أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٨، التي شجعت المجلس على تقديم تقارير الى الجمعية في الوقت المناسب، فإن الوثيقة A/51/2 المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لم تعمم إلا في الاسبوع الماضي. وبالإضافة الى أن الفترة ما بين تقديم التقرير والنظر فيه في الجمعية كانت قصيرة جدا، فإن التقرير، كما صدر، تنقصه العناصر التي تسمح للجمعية بأن توفي بشكل لائق بمسؤوليتها عن النظر في عمل المجلس وتحليله وتقييمه.

وقد عقد المجلس ١٣٢ جلسة رسمية في الفترة التي يشملها التقرير، وهذا يقل بمقدار ٢٠ جلسة عن الجلسات المعقودة في الفترة التي يشملها تقرير العام السابق. وعلى الرغم من أن هذا النقص يتماشى مع اتجاه عام يظهر أيضا في تخفيض عدد الجلسات السرية، والقرارات الصادرة، والبيانات الرئاسية، فمن المهم أن نبرز أنه، خلافا لرغبة أعضاء المنظمة في زيادة عدد الجلسات المفتوحة، فإن عدد هذه الجلسات استمر في التناقص طوال السنوات القليلة الماضية.

وإذا أضفنا الى ما ذكرته الآن أنه في كثير من الأحيان لا تتعدى الجلسات الرسمية إضفاء صبغة رسمية على قرارات للمجلس تم التفاوض بشأنها سرا، يصبح من الواضح أن المعلومات التي تتاح للدول غير الأعضاء في المجلس محدودة للغاية.

ونعتبر الجهود التي بذلها المجلس لترشيد برنامج عمله ولتحسين شفافية لجان الجزاءات جهودا إيجابية ولكنها غير كافية. وبالمثل، فإننا نسلم بأهمية استمرار الإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي يقدمها الرئيس عن أعمال المجلس، حيث أنه تصل عن طريقها الى وفود الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بعض المعلومات التي لا تظهر في تقاريره.

ونرحب أيضا بالتدابير التي اعتمدها المجلس لتحقيق شفافية أكبر واتصالات أفضل بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس منذ عام ١٩٩٣، عندما أنشيء الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى. ومع ذلك، فلا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتحقيق الشفافية وإتاحة المعلومات اللازمة لكفالة تحسين أداء المجلس وقيام الاتصال السليم مع الجمعية العامة على نحو يمكنها من الوفاء بالولاية التي رسمها لها الميثاق.

وفي هذا الصدد، فإن ما جاء في بيان وفد كولومبيا في العام الماضي باسم بلدان حركة عدم الانحياز لا يزال صحيحا تماما. وبالمثل، فإن المقررات التي أصدرها رؤوساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة الحادي عشر الذي عقد في

كرتاخينا عام ١٩٩٥، مقررات هامة وصحيحة تماما، بما فيها، ضمن جملة أمور، المقررات التي تشير الى أداء مجلس الأمن، والحاجة الى كفالة شفافية أعمال المجلس وتحسين علاقات العمل بينه وبين الجمعية العامة، وتنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق.

ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد المقترحات التي جرى الإعراب عنها في مناسبات مختلفة في هذا المحفل بصدد تحسين تقرير المجلس بحيث يسمح للجمعية بالاضطلاع بالمسؤوليات التي كلفها بها الميثاق.

وبالنسبة لتقارير المجلس الى الجمعية العامة، يجب على المجلس أولا أن يقدم تقريره السنوي قبل بدء المناقشة العامة في الجمعية العامة؛ وثانيا، أن يقدم التقارير كل ثلاثة أشهر، مما يبسط إعدادها ويتيح معلومات أحدث وأكثر فائدة؛ وثالثا، أن يبرز نتائج الإجراء الذي اتخذه والمشار اليه في التقرير، مع التقييم اللازم؛ ورابعا، أن يوفر معلومات كافية عن مشاوراته غير الرسمية بشأن المسائل التي تطرح عليه؛ وخامسا، أن يدرج المقررات والتوصيات المتعلقة بعمل أجهزته الفرعية، وبخاصة لجان الجزاءات والمحاكم؛ وسادسا، أن يدرج أبرز نتائج المشاورات مع البلدان التي تساهم بقوات في عمليات حفظ السلام؛ وسابعا، أن يدرج فرعا يتناول الخطوات التي اتخذها المجلس لتحسين طرق عمله؛ وثامنا، أن يراعي عند إعداد التقرير آراء الجمعية العامة بشأن تقارير مجلس الأمن. وأخيرا، يجب أن يكون التقرير شاملا وتحليليا وموضوعيا.

وينبغي للمجلس أن يزيد عدد الجلسات الرسمية، وأن يحسن المعلومات عن الجلسات المغلقة لكي يحيط أعضاء المنظمة علما بالعناصر والاتجاهات الرئيسية بصدد المسائل التي ينظر فيها المجلس. وبالمثل، ينبغي للمجلس أن يقدم تقارير خاصة الى الجمعية العامة أثناء السنة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تقدم هذه التقارير عند إنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام، وعند تعديل ولاياتها، وعند اكتمال أنشطتها. ويمكن أيضا تقديم تقارير خاصة في حالة فرض الجزاءات أو رفعها، أو عند إجراء تغييرات في أي نظام للجزاءات.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يُبلغ الأعضاء بأنه تجري حاليا مشاورات في إطار حركة عدم الانحياز بشأن إمكانية تقديم مشروع قرار عن تقرير المجلس إلى الجمعية العامة. ولهذا السبب نطلب أن يظل البند ١١ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير مجلس الأمن" مفتوحا.

**السيد بوك** (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب النمسا بقيام رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم لإندونيسيا، بعرض تقرير المجلس الوارد في الوثيقة A/51/2. ويُعد هذا العرض استمرارا لتقليد بدأته البرازيل عام ١٩٩٣، ويمثل، وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، خطوة نحو تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وهذا العرض من جانب رئيس المجلس يؤكد، في رأينا، استعداد المجلس للدخول في حوار مع الجمعية العامة، ومواصلة هذا الحوار.

إن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة تمثل، دون شك، إحدى القضايا الجوهرية في النقاش الجاري حاليا بخصوص الإصلاح. واسمحوا لي أن أشدد على الأهمية التي يعلقها وفد بلدي على الجهود الرامية إلى إصلاح الخلل السياسي القائم بين هذين الجهازين. ذلك أنه من الأساسي أن يصبح للجمعية العامة دور أكثر أهمية في عملية صنع القرار في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فلكي تستعيد الجمعية العامة أهميتها بوصفها محفلا للحوار السياسي ومنتدى تلتقي فيه كل الأمم، ولتحسين أداء الجمعية كهيئة تتولى وضع السياسات والتنسيق والإشراف، يتعين عليها أن تُحسن تنظيم أعمالها وأساليب عملها؛ وهو هدف لا بد من السعي إلى تحقيقه بكل همة ونشاط. لذا، يرحب وفد بلدي بالخطوات الأولى التي اتخذت في ظل قيادة السفير غزالي، لتبسيط إجراءات الجمعية العامة.

ورغم أنه لا شك في أن من المفيد تماما أن يعرض علينا هذا السرد الوافي لمختلف أنشطة وإجراءات مجلس الأمن عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وأن نناقشه في الجلسات العامة، فإنه يبدو لنا أن الأهم حتى من ذلك هو تحقيق تفاعل متزايد، حسب الاقتضاء، بين أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه، في مرحلة مبكرة من عملية التشاور وصنع القرار. فتحسين التفاعل فيما

بين الوفود سيؤدي تلقائيا إلى تعزيز شرعية المجلس وكفاءته. واسمحوا لي أن أعيد التأكيد على رأينا القائل بأنه في الوقت الذي تواجه فيه المناقشات المتعلقة بتوسيع عضوية المجلس بعض الصعوبات، فإن الحاجة إلى إضفاء مزيد من الشرعية على أعمال مجلس الأمن توحي بضرورة إيلاء اهتمام أكبر لمسألتي التفاعل والشفافية.

ويبدو لنا أن التدفق الكافي للمعلومات إلى الدول غير الأعضاء في المجلس، شرط أساسي لفهم وتقييم الطريقة التي يعالج بها المجلس القضايا السياسية؛ وبالتالي ينبغي تيسير هذا التدفق. ونعتقد أنه ينبغي وزن دواعي السرية مقابل المزايا التي تترتب على اتباع نهج شفاف. ونرى بوجه عام أن الشفافية، لا السرية، يجب أن تكون أحد المبادئ التوجيهية في أنشطة مجلس الأمن فالدول الأعضاء التي لها اهتمام خاص بحالات تكون قيد النظر في مجلس الأمن يجب أن تعطى فرصة إبداء آرائها في أبكر وقت ممكن. فهذا العنصر التشاركي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان المعنية بصراع ما أو المتأثرة به، أو التي ينبغي لها، بسبب موقعها الجغرافي، أن تضطلع بدور خاص في العمليات التي يأمر أو يأذن بها مجلس الأمن نتيجة لهذا الصراع. ونحن نرحب بالتقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال في السنوات الأخيرة. ونرجو أن يستمر هذا الاتجاه.

وقد اعتبر هذا الحوار اللازم والموسع ذا أهمية خاصة في مجال عمليات حفظ السلام. ونرى، بشكل عام، أن هناك حاجة إلى زيادة تعزيز آلية التفاعل الحالية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ووفد بلدي يرحب بالتحسينات التي اضطلع بها المجلس في السنتين الماضيتين فيما يتعلق بتسهيل الوصول إلى المعلومات. ونحن نطلب إلى جميع أعضاء المجلس الحاليين والمقبلين أن يكفلوا المتابعة الملائمة والمتسقة لهذه الخطوات الأولية. واسمحوا لي، في هذا السياق، أن أنوه بالاجتماع الذي عقد في الأسبوع الماضي بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والدول المنتمية إلى المنطقة المعنية، بخصوص إنشاء قوة متعددة الجنسيات للتصدي للحالة المأساوية السائدة في شرق زائير. لقد قدم لنا هذا الاجتماع مثالا ممتازا على جدوى هذا النهج.

وكما يتبين من التقرير الوافي المقدم من مجلس الأمن، أنجز المجلس كمًّا هائلا من العمل في الفترة قيد النظر. وجدول الأعمال المتخم في تلك الفترة يسلط الضوء مرة أخرى على التحديات الآخذة في التزايد، التي تواجه هذا الجهاز والأمم المتحدة ككل.

في الماضي، تقدم وفد بلدي بمقترحات عن الشكل الذي يمكن أن تقدم به تقارير مجلس الأمن في المستقبل إلى الجمعية العامة، بما في ذلك إمكانية إعداد تقارير شهرية يمكن تجميعها بعد ذلك لتشكل التقرير السنوي للمجلس. ويحدونا الأمل في أن يتسنى تحقيق ذلك دون إضافة الكثير إلى عبء العمل الواقع على الأمانة العامة. ووفد بلدي على وعي تام بالصعوبات المحتملة التي ينطوي عليها هذا الاقتراح. ومع ذلك، نرى أن وجود تقرير أكثر اتساما بالطابع التحليلي عن أعمال مجلس الأمن لن يسهم فحسب في إضفاء الشفافية على عمل المجلس بل سيسهم أيضا في تعزيز التفاعل الذي أشرت إليه من قبل، بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

**السيد فولتشي** (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا، أن أهنئ الممثل الدائم لإندونيسيا، السفير نوغروهو ويسنومورتي الذي قدم لنا، بصفته رئيس مجلس الأمن، عرضا واضحا وشاملا ومتعمقا للتقرير المقدم من المجلس إلى الجمعية العامة. وأتوجه بتهانئي أيضا إلى الأمانة العامة على مهمة أحسنت إنجازها بإعدادها هذه الوثيقة.

يُعد تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عاملا أساسيا في ضمان وجود تنسيق وثيق وفعال بين هذين الجهازين الرئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة. وهو أيضا نقطة مرجعية حاسمة لمناقشة المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة. وربما يكون من المفيد هنا التذكير بأنه، بغية تحقيق مقاصد المنظمة، يقضي الميثاق بألا يعمل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بمعزل عن الآخر، بل أن يقيما بينهما حوارا مفتوحا وبنّاء ومتسقا مع مسؤوليات كل منهما. كما أشار السفير ويسنومورتي، يبرز تقرير هذا العام تكثُّف نشاط مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين والجوانب الإنسانية ذات

الصلة. وهذا يتجلى في عدد الاجتماعات الرسمية والمشاورات غير الرسمية التي عـُقدت، والقرارات التي اعتمدت والبيانات التي صدرت. وعلى وجه الخصوص، تدل المشاورات غير الرسمية اليومية تقريبا على التزام المجلس بالاستجابة بشكل كاف للتحديات الماثلة في العلاقات الدولية اليوم.

وإيطاليا - بوصفها عضوا في المجلس في العامين الماضيين - شهدت وشاركت بشكل مباشر في جهود المجلس لحل الأزمات الدولية والحالات الأخرى التي قد تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وعمل إيطاليا في المجلس لا يزال يوجهه مبدآن. الأول، الدفاع عن مصالح المجتمع الدولي في مجموعه وتعزيزها؛ والثاني، مساهمة واشتراك جميع الدولي في أنشطة المجلس، وبوجه خاص الدول المتأثرة بمداولاته بشكل مباشر حينما تكون مناقشته للأمور التي تهمها أمرا لم يسبق الإعلان عنه. ولهذا كان وفد بلدي يحرص على إبلاغ الزملاء من أعضاء البعثات الأخرى بسرعة عندما كانت تثار في المجلس أمور تؤثر عليهم. ولهذا كنا نـُصـِّر كثيرا على إجراء المزيد من المناقشات العلنية، وأيضا على التشاور المسبق مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام وليس فقط مجرد تقديم معلومات.

وغني عن البيان، أن إيطاليا تعلق أيضا الأهمية القصوى على مبدأ الديمقراطية، الذي ينطوي على الثقة، والشفافية والمساءلة. ونحن نعتبر باستمرار هذه العناصر مبادئ توجيهية لعملنا في مجلس الأمن. ولذلك، نأمل أن يكون إسهامنا في عمل المجلس قد أوفى بتوقعات أعضاء الأمم المتحدة بشكل عام، الذين انتخبوا إيطاليا، بالإجماع تقريبا، لشغل مقعد في مجلس الأمن منذ عامين.

نظرا للحاجة المعترف بها إلى تحقيق شفافية أكبر في عمل المجلس ووصول أكبر لغير الأعضاء، طرحت مقترحات مختلفة في هذا الصدد في المناقشات السابقة بشأن تقرير المجلس، وكذلك في محافل أخرى، مثل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وعلى خلاف مناقشة الفريق لمسألة زيادة عدد أعضاء المجلس، أحرزت مناقشاته بشأن كيفية تحسين وسائل عمل المجلس تقدما كبيرا. ويبدو أن إجراء تعديل للميثاق بشأن المسألة المحددة المتعلقة بأساليب العمل أمر غير ضروري. وبالتالي، نأمل ونعتقد أنه سيكون من الممكن تحقيق نتائج سريعة من أجل تحديث وتعزيز منظومة الأمم المتحدة بإصدار قرار أو أكثر من الجمعية العامة أو عن مجلس الأمن.

إن تقرير هذا العام يعكس بالفعل عددا من الإنجازات في مجال الشفافية. وكما ذكرت فعلا، فقد اتـُبعت إجراءات جديدة لتعزيز ترتيبات المشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. وتم اللجوء بدرجة متزايدة إلى المناقشات العلنية، وخاصة في مرحلة مبكرة من نظر المجلس في أي موضوع بذاته.

والإحاطات الإعلامية التي يقوم بها رئيس المجلس لغير الأعضاء أصبحت ممارسة راسخة. وعلاوة على ذلك، أصبح مـــن الممارسات المعتادة أن يتكلم الرئيس - عند نهاية كل اجتماع - إلى الصحافة مبرزا الأمور التي نوقشت في ذلك اليوم، وفي كثير من الأحيان بعد أن يكون المجلس قد أعطـِي مقدما خطوطا إرشادية. ثم إنه - وهذا لا يقل أهمية لتبديد جو السرية الذي كثيرا ما كان يحيـــط بمشاورات المجلس غير الرسمية - أصبح الآن بوسع جميع الوفود في الأمم المتحدة أن تعرف كل يوم، جدول أعمال مجلس الأمن مقدما من يومية الأمم المتحدة. وإجراءات لجان الجزاءات ازدادت تحسنا. وفي هذه المجالات وغيرها، استفاد المجلس إلى حد كبير من نشاط الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى الذي أنشئ في حزيران/يونيه ١٩٩٣.

في الوقت نفسه، من الضروري اتخاذ خطوات أخرى لتحسين فعالية وشفافية عمل المجلس وتفاعله مع الجمعية العامة. فأولا وقبل كل شيء - كما قال بالفعل زملاء آخرون تكلموا قبلي - نحن بحاجة إلى استعراض شكل ومضمون التقرير الذي يقدم إلى الجمعية العامة. فالتقرير حاليا مجرد عرض تحليلي وصفي لنشاط المجلس ولا يقدم أي إفادة موضوعية عن العملية المؤدية إلى إصدار قرارات المجلس. وهذه القيود اعترف بها أيضا متكلمون عديدون في العام الماضي عندما تداولنا بشأن التقرير، وهي لا تزال

تعوق قيام الجمعية العامة بدراسة أوفى وأكثر جدية للتقرير.

وعلى وجه الخصوص، نعتقد أن التقرير ينبغي أن يتضمن عرضا موجزا لمشاورات المجلس غير الرسمية بشأن مناطق الأزمات، والتوترات الإقليمية، وحالات الطوارئ الإنسانية وسائر المسائل الحاسمة بالنسبة للاستقرارين الإقليمي والعالمي. ولذلك، نتطلع إلى إجراء المزيد من التحليل والمناقشة للاقتراح المتفق مع هذه الفكرة والمتعلق بإعداد تقرير المجلس وهو الاقتراح الذي قُدم فعلا في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والأمور الإجرائية الأخرى.

في الختام، اسمحوا لي بالإعراب عن ثقتي بأن مناقشة اليوم بشأن تقرير مجلس الأمن ستكون مفيدة تماما مرة أخرى لإعادة تأكيد دور المجلس الرئيسي في ضمان السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، من المأمول أن تساعد على بيان الطرق والوسائل العملية اللازمة لزيادة تحسين فعالية المجلس وشفافيته تجاه جميع أعضاء الأمم المتحدة، وضمان الاشتراك الكامل من جانب جميع الدول في المداولات المتعلقة بالسلم والحرب والجزاءات والأمور الأخرى التي تعد - وهذا غني عن البيان - ذات أهمية بالغة لكل منا.

**السيد حاسمي أغام** (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بياني بالإعراب عن تقديري العميق لرئيس مجلس الأمن، السفير نوغروهو ويسنومورتي ممثل إندونيسيا، لبيانه الذي عرض به تقرير مجلس الأمن (A/51/2). وهذه المناقشة، والمناقشات التي أجرتها الجمعية العامة في الماضي بشأن تقارير المجلس، تشهد على الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء في المنظمة على عمل وأداء مجلس الأمن.

بمقتضى المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة، للجمعية العامة الحق في أن تُعلم علما كاملا بممارسة مجلس الأمن لدوره الرئيسي الخاص بصيانة السلم والأمن الدوليين. وبمقتضى تلك المادة، تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها، وتتضمن هذه التقارير بيانا عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها للوفاء بالالتزامات التي كلفه بها الميثاق.

إن أحكام هذه المادة، وأحكام المادة العاشرة من الميثاق تنص بوضوح على الدور الأساسي للجمعية العامة بصفتها المحفل العالمي لمراقبة أعمال وأنشطة الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، ولذلك يرى وفد بلدي أن بند جدول الأعمال المطروح أمامنا اليوم يوفر للدول الأعضاء الممثلة في هذه الجمعية فرصة ممتازة لتعرب عن وجهات نظرها بشأن عمل مجلس الأمن.

لقد درس وفد بلدي بعناية تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/51/2. وبصرف النظر عن بعض التغييرات التجميلية، فإن وفد بلدي يرى أن التقرير لا يزال، كما كان في الماضي، مخيبا للآمال. فهو مجرد بيان موجز بالاجتماعات والقرارات، سواء الصادرة منها في شكل قرارات للمجلس أو بيانات رئاسية، وتجميع لرسائل ووثائق تلقاها مجلس الأمن خلال الفترة قيد الاستعراض والواقع أن التقرير لا يتضمن أي شيء جديد ومعظم الوفود تعرف بالفعل المعلومات التي يتضمنها لأنها عممت عن طريق إدارة الإعلام.

لقد أكدت ماليزيا في مناسبات عديدة في الماضي أن من الضروري أن يقدم مجلس الأمن إلى الجمعية العامة تقريرا تحليليا ومضمونيا عن أعماله. وحتى إذا استلزم هذا التقرير عملا إضافيا، وكانت له تبعات ضمنية أخرى فإن قيمة أي تقرير شامل، كالتقارير التي يقدمها الأمين العام عن أعمال المنظمة أو التقرير السنوي لمحكمة العدل الدولية، ستبرر ذلك العمل الإضافي وستفوق تلك التبعات الضمنية أهمية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير سيصبح تقريرا له معنى في نظر جميع الوفود.

والتقرير الحالي لا يقدم معلومات عن أسس القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن بشأن جميع المسائل. ويود وفد بلدي أن يعتقد أن أعضاء مجلس الأمن قد أجروا مشاورات مستفيضة فيما بينهم، وكذلك مع الأطراف المعنية، قبل اتخاذ أي قرار. ومن هذه الزاوية يكون التقرير قد أجحف بالمجلس لأنه لم يعبر عن جوهر تلك المشاورات الهامة التي حدت بالمجلس

إلى اتخاذ قراراته. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا كانت المشاورات قد جرت بالفعل فإن وفد بلدي يرى أن المجلس ملزم، على الأقل، بأن يشرح للجمعية العامة العناصر المضمونية التي بحثت فيما يتعلق بقضايا معينة، وأن يبلغ الجمعية العامة بها. إن هذا التدبير من شأنه أن يسهم في تحقيق تقدير أفضل لقرارات المجلس، وسينطوي على إعلاء لشأن المبدأ القائل بأن المجلس إنما يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء.

وكما يتضح من التقرير فإنه يشير فقط إلى الرسائل التي تلقاها مجلس الأمن من الدول الأعضاء بشأن الموضوعات المختلفة التي ينبغي أن يوليها المجلس اهتمامه. وفيما عدا ذلك، لا يقدم التقرير إلى الجمعية العامة أي معلومات بشأن المداولات أو بشأن عملية صنع القرار عند النظر في هذه المسائل. ويبدو أن التقرير يشير إلى اللحظة الأولى التي يقدم فيها موضوع ما إلى المجلس، وإلى قرار المجلس بشأنه دون أن يشير إلى ما حدث فيما بين المرحلتين. وهذا بالتأكيد لا يتمشى مع الممارسة العادية لتقديم التقارير من جانب الحكومات الوطنية أو من جانب المنظمات الحكومية الدولية. فهل يكون من غير المعقول أن تطالب الحكومات الممثلة في هذه الجمعية بأن يأخذ مجلس الأمن بممارسة مماثلة، أو أن يقدم لها شرح للقرارات التي يتخذها المجلس بالنيابة عنها؟

ولئن كنا نعترف بأن مجلس الأمن اتخذ بعض التدابير لتحسين عمله وإجراءاته، فإننا نرى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولئن كنا نشجع المجلس على أن يعقد المزيد من الاجتماعات الرسمية، فإننا نرى أنه من الضروري أن يسمح للدول غير الأعضاء في المجلس بالتكلم أولا في هذه الاجتماعات الرسمية حتى يمكن للمجلس أن يستفيد حقا من المعلومات التي تقدمها؛ فالممارسة الحالية تجعل هذه الاجتماعات في كثير من الأحيان مجرد اجتماعات شكلية. هناك مقترحات عديدة تتناول عملية إصلاح المجلس ويمكن، كما ذكِر في الفريق العامل، أن تعتمد لتحقيق المزيد من الشفافية والديمقراطية في عملية صنع القرار في المجلس. ويأمل وفد بلدي بإخلاص أن يكون المجلس مستعدا لأن يعتمد رسميا تلك التدابير، وأن يضعها في صورة مؤسسية دون مزيد من الإبطاء. فبالاستجابة الإيجابية لرغبات العضوية العامة سيعزز المجلس مكانته وشرعيته أما المجتمع الدولي. وهذا أمر له أهمية كبيرة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن قرارات المجلس تمتد إلى جميع أنحاء العالم ولها آثار عالمية، وأن المجلس لا يمكنه الوفاء بالمسؤوليات الموكلة إليه في الميثاق إلا إذا حصل على التأييد الكامل من المجتمع الدولي.

يود وفد بلدي أن يؤكد أهمية تقديم تقارير مجلس الأمن في الوقت المناسب. وينبغي أن يكون التقرير السنوي نفسه متاحا في وقت مبكر حتى تتمكن الجمعية من مناقشته بطريقة جادة. وإلى جانب تقديم التقرير السنوي، ينبغي للمجلس وفقا للمادة ١٥ التي أشرت إليها سابقا، أن يحيط أعضاء هذه المنظمة علما بمجريات الأمور على فترات منتظمة طوال العام وذلك عن طريق تقاريره الخاصة، وهذا أمر هام لأننا جميعا نعيش في بيئة دينامية تحدث فيها أحيانا انتهاكات للسلم والأمن الدوليين، وتتطلب عملا من جانب المجلس. وهذا سيمكن المجلس في نفس الوقت من أن يقدم، بطريقة منظمة وفي الوقت المناسب، بيانا شاملا عن مداولاته وقراراته بشأن جميع القضايا. لقد استفادت هذه الجمعية على سبيل المثال من التقرير الخاص بشأن المأساة الإنسانية الكبرى في منطقة البحيرات الكبرى. وسيكون من المفيد أيضا أن تحاط الجمعية العامة علما بالتقارير المختلفة التي تعد للمجلس، والتي لا يسترعى إليها أبدا نظر الجمعية العامة بسبب اعتراض دوائر معينة.

وفي جانب آخر من التقرير، أكد وفد بلدي في الماضي أنه ينبغي للمجلس أن يضمن تقاريره بيانات عن مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تجري عادة قبل البت أو التداول في القضايا التي تدخل في ولايته، وعن العملية التي أدت إلى البت فيها، بما في ذلك تقديم ملخص موجز لوجهات النظر الرئيسية لأعضاء المجلس حول هذه القضايا. وهذا من شأنه أن يزيد تعزيز عملية الشفافية في أعمال المجلس، وبالتالي يمكن جميع الوفود، والعالم الخارجي من أن يتفهموا بالكامل الموضوعات قيد النظر. وقد يكون من المفيد أيضا أن يتضمن التقرير تقييما موجزا لأوجه النجاح والفشل التي يحرزها المجلس فيما يتعلق بالقضايا التي يثيرها التقرير. وهذا التقييم يمكن أن يتضمن تحليلا عن مدى تأثر الحالة قيد النظر بما قام به المجلس من

عمل أو بما قصر في القيام به من عمل والتوقعات في المستقبل في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى وجوب إدراج قرارات وتوصيات الأجهزة الفرعية للمجلس، من المهم إبراز ضرورة تضمين التقرير النقاط البارزة في المشاورات التي جرت بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات بشأن حالة العمليات الجارية لصون السلم أو بشأن إنشاء مثل هذه العمليات في المستقبل والنتائج التي أسفرت عنها هذه المشاورات. وهذا سيمكن المجلس من اتخاذ قراراته مع مراعاة وجهات نظر ونوايا البلدان المساهمة بقوات التي ستتمكن بدورها من أن تتابع عن كثب قرارات المجلس بشأن الولاية، وكذلك التطورات الحاصلة في الميدان، أي حسب الموقع الذي أنشئت فيه هذه العمليات.

وعلى الرغم من أن المجلس لا يزال يعتمد على الجزاءات كوسيلة لضمان امتثال الدول التي تفرض عليها هذه الجزاءات بقرارات المجلس ذات الصلة، فإن المعلومات التي ترد في التقارير الخاصة بأنشطة لجان الجزاءات لا تزال سطحية ومفتقرة إلى العمق. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أنه ينبغي أن يرد في التقرير فصل منفصل يعكس على نحو شامل أنشطة وقرارات كل لجنة من لجان الجزاءات. ونود أن نكرر الإعراب عن أنه من الضروري لصالح تحقيق الشفافية أن تتضمن تقارير المجلس في المستقبل بيانات عن الاجتماعات غير الرسمية للجان الجزاءات. فيجب أن يكون عمل هذه اللجان حائزا على العرفان وأن يعبر التقرير عن التقدير الواجب له.

فاسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد على الحاجة إلى تحسين شكل ومحتوى تقرير مجلس الأمن وفقا للخطوط المقترحة في هذه الجمعية. وإلا فستكون هذه المناقشة مجرد طقس سنوي نشارك جميعا في إقامته.

**السيد فلوسوفيتش** (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن التقدير لرئيس مجلس الأمن السفير ويسنومورتي ممثل إندونيسيا، لقيامه بعرض التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ويغطي هذا التقرير فترة السنة التي بدأت في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والتي تزامن نصفها مع عضوية بولندا في المجلس. ويسر وفد بلدي أن يؤيد تمام التأييد بيان السفير ويسنومورتي الذي أدلى به توا.

واسمحوا لي في هذه المرحلة من بياني أن أعرب أيضا عن امتنان وفد بلدي للأمين العام لما يبذله من جهود في تقديم كل ما يحتاجه مجلس الأمن للاضطلاع بولايته. ونتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة على ما يقومون به من عمل شاق.

إن الحوار والتعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن - الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة - أمر يكتسي أهمية بالغة لهذه المنظمة في السعي وراء تحقيق أهدافها. ونحن نرحب بحقيقة أن عملية الحوار والتعاون تلك ما فتئت تتعزز، في نطاقها وفي جوهرها، في السنوات الأخيرة. ونحن نثني على النهج المبتكر الذي اتخذته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإثراء العلاقة بين المجلس والجمعية العامة. كما نثني على استعداد المجلس للاستجابة على نمو إيجابي لما ينبغي أن يقوله الآخرون وللتعجيل بالعملية التي بدأها بهدف تحسين أساليب عمله.

ويسرنا أن نرى الرئاسات المتعاقبة لمجلس الأمن تحيط الوفود المهتمة علما بمداولات هذه الهيئة على أساس يومي. وهذه الممارسة، بالاقتران مع ممارسة الإعلان عن جدول أعمال المجلس وتوزيع الوثائق ذات الصلة، تعطي مجموع الدول الأعضاء إلماما مفيدا، كثر السعي إليه، بأعمال المجلس، وتسمح بتفهم أفضل لقراراته.

كما أن المجلس نفسه يبذل جهدا، وهو جهد ناجح في نظرنا - لكي يصبح على علم أفضل بتفاصيل القضايا التي يتناولها. وأؤكد هنا على نقطتين في هذا الصدد، وهما: أولا الاستخدام المتزايد للمناقشات التوجيهية كوسيلة لتبادل الآراء في المراحل المبكرة من مداولات المجلس، وثانيا التصميم الذي يبديه رؤساء مجلس الأمن على أن يصبحوا هم أنفسهم، والمجلس ككل، في متناول جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وترحب بولندا - بوصفها سابع أكبر دولة تساهم بقوات - بالتغييرات في آلية مشاورات حفظ السلام على النحو الذي عرضه رئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وهذه وثيقة هامة. إن ما تحقق هو مزيد من الشفافية، ولعل الأهم من ذلك أنه قد تحققت مشاركة أوسع وأدسم من البلدان التي ما فتئت تعرب منذ وقت طويل عن اهتمامها المشروع بممارسة نفوذ أكبر على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويرى وفد بلدي أن هناك مجالا لزيادة التحسين في آلية مشاورات حفظ السلام، ونعتقد أن فكرة إضفاء الطابع المؤسسي عليها جديرة بأن تبحث بشكل أوثق.

وتلاحظ بولندا بارتياح زيادة التحسينات في أداء لجان الجزاءات - وهي تحسينات أدخلت استنادا إلى المقررات الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولا بد من استمرار هذه العملية.

وإذ أتناول مسألة الجزاءات، فإنني أود أن أؤكد على ضرورة بذل كل جهد ممكن من أجل أن نقلل إلى الحد الأدنى الآثار الجانبية غير المقصودة للجزاءات، أي أن نحد قدر الإمكان من المعاناة غير الضرورية لأولئك الذين ليسوا مسؤولين عن حكم بلد مستهدف بالجزاءات. وينبغي أن يؤخذ هذا العامل في الاعتبار على الوجه الأتم عندما نفرض تدابير إلزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق. ونعتقد أن ذلك ينطبق على عمل لجان الجزاءات. فنحن نتوقع من هذه الجان أن تتناول القضايا الإنسانية على أساس من الأولوية في كل حالة على حدة، وأن ترفع المسألة إلى المجلس إذ لزم الأمر.

وفي رأينا أن مشكلة الجزاءات تستحق المزيد من الاهتمام من جانب المجلس ومن جميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة - ألا وهي الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية والمعني بخطة للسلام، واللجنة الخاصة لميثاق الأمم المتحدة ولتعزيز دور المنظمة، واللجنة السادسة، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتمثيل العادل وبزيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن وبالمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وكما قال رئيس مجلس الأمن توا، فإن التقرير الحالي يبين للمجلس مرة أخرى عبء العمل الجسيم الذي يقع على عاتق هذه الهيئة. فقد عقد المجلس ١٣٢ جلسة رسمية، واتخذ ٦٤ قرارا، وأصدر ٦٢ بيانا رئاسيا، وقضى مئات الساعات في مشاورات غير رسمية. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام مهما كانت تبدو مرتفعة، لا تزال تقل نوعا ما عن مثيلاتها في العام السابق، بل وتقل أكثر من ذلك عن أرقام العام الذي سبقه.

ولا شك في أن التغييرات المعروفة تماما من جدول أعمال المجلس هي قطعا وراء هذا الانخفاض. بل إني أتجاسر فأقول، إن الزيادة في قدرة المجلس على أن يشكل، على نحو أفضل، استجابته للأزمات التي يتولى بحثها، والزيادة في فعاليته قد ترجعان أيضا، ولو بشكل جزئي، إلى تلك التغييرات. وأنا أؤكد على هذه النقطة نظرا لأن بعض الوفود أشارت وبحق، في مناسبات سابقة من هذا النوع، إلى خطر إفراط المجلس في العمل على نحو ينتهي به إلى الإقلال من قيمة رسالته.

وأود أن أشارك في ملاحظة أخرى تتعلق بالأرقام، من بين ١٣٢ جلسة رسمية لمجلس الأمن، كرست ٤٥ جلسة للحالة في يوغوسلافيا السابقة و ٤٢ جلسة للقضايا المتصلة بالقارة الأفريقية. وحاليا، أخذت أزمة يوغوسلافيا تتوارى بعض الشيء في جدول الأعمال. أما الصراعات في أفريقيا، فمن الواضح أنها ستبقى معنا لفترة من الزمن.

وتدفعني تجربة المجلس مع حالات الطوارئ إلى أن أسجل نقطتين إضافيتين: فأولا، ينبغي أن أشدد على أهمية التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية؛ وثانيا، أوضح أن وفد بلدي يعتقد اعتقادا راسخا بأن قدرة الأمم المتحدة على الوزع السريع تحتاج إلى المزيد من التعزيز والتحسين. ونحن نرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في عملية إنشاء فريق الوزع السريع بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة. ونأمل في أن يصبح هذا الفريق جاهزا للعمل في الموعد المقرر من قبل، أي في أوائل العام المقبل.

تلك هي ملاحظات الوفد البولندي على عمل مجلس الأمن بمناسبة بحث تقرير المجلس السنوي إلى الجمعية العامة. وبما أن بلدي عضو غير دائم في المجلس، ونحن الآن في منتصف مدة عضويتنا، فإننا نعلق أهمية كبيرة على آراء الوفود التي تكلمت بالفعل والوفود التي ستتكلم اليوم. وتشكل العلاقة المتوائمة بين مجلس الأمن والجمعية العامة شرطا لازما لا بد منه للعمل السلسل والكفؤ للمنظمة ككل. وبينما نشعر بارتياح إزاء ما تم إنجازه بالفعل، فإننا أيضا - شأننا شأن الوفود الأخرى - نود أن نرى المزيد من التقريب بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونحن على استعداد لتقديم إسهامنا لتحقيق هذا الهدف.

**السيد إيتل** (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن نرحب بعرض تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة. فهو يبين جدول الأعمال الواسع النطاق الذي تعين على المجلس أن يتناوله في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه من العام الماضي وحزيران/يونيه من هذا العام. وكما بين رئيس مجلس الأمن السفير ويسنومورتي، يعتبر التقرير بمثابة دليل للأنشطة السابقة للمجلس، وبما أنه دليل، فهو لا يحل محل المضمون، وإنما هو مؤشر للاتجاه ومرجع.

ومن منظور ألماني، توجد ثلاثة جوانب جديرة بالذكر بشكل خاص في هذا السياق، وهي: أولا، الشكل العام للتقرير؛ ثانيا، الشفافية والتدابير المتصلة بها؛ ثالثا، سياق الإصلاح الشامل.

ولن يكتمل أي تعليق على تقرير مجلس الأمن إذا لم يتضمن إشارة إلى عدم الارتياح الواسع الانتشار في الجمعية العامة بشأن شكل التقرير. ويشاطر وفدي عدم الارتياح هذا. وفي رأينا أن التقارير المقبلة يمكن ويجب أن تكون أشد إيجازا ودقة، وأوفر مادة في آن معا.

فيما يتعلق بأول هذين المعيارين، خُفض حجم تقرير هذا العام بمقدار ١٠ في المائة بالقياس إلى التقرير السابق. غير أن التقرير لا يزال يتضمن أكثر من ٣٠٠ صفحة. وهذا ناتج عن عبء العمل الضخم الواقع على عاتق المجلس، بيد أنه قد يظل هناك متسع لجعل التقرير أقصر وأشد دقة. وكثير من أجزاء التقرير مطابقة تماما للنسخة الصادرة في العام الماضي. وفي رأينا أنه يمكن الاستعاضة عن هذه الأجزاء الرسمية والتكرارية بمزيد من المادة والتحليل، مثلا في مقدمة التقرير. وسيكون في ذلك عون للجمعية العامة ولرئيسها في تقييم التقرير ومناقشته. وقد ذكِر هذا الجانب، بحق، في تقرير الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة (A/50/24). وهناك اقتراحات لتحقيق هذه الأهداف مقدمة فعلا للفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس، والمعني بوثائق المجلس، غير أن الآراء تختلف حول طريقة معالجة المضوع. ووفدي سيظل من الوفود المهتمة اهتماما نشطا بهذا الموضوع.

إن الإقدام بحرص وعناية على خفض عدد المسائل التي هي قيد نظر مجلس الأمن أمر يمكن أن يسهم أيضا في جعل تقرير المجلس أقصر وأدق. وبعد أن قام الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى، بالنظر باستفاضة في هذا الموضوع، وافق المجلس، أثناء الرئاسة الألمانية، على الصيغة النهائية لآلية تتيح كل سنة حذف الموضوعات التي لم ينظر فيها المجلس طيلة خمس سنوات. وفي الوقت نفسه، تسمح الصيغة لأي دولة عضو باستبقاء أي بند بمجرد تبليغ هذه الرغبة إلى الأمين العام. وهذا العنصر الأخير لا يعزز شفافية عمل المجلس فحسب، بل يعزز أيضا التعاون بين المجلس وجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

وأنتقل الآن إلى موضوع الشفافية وما يتصل بها من تدابير. إن ألمانيا قد حاولت، خلال رئاستيها، في حزيران/يونيه ١٩٩٥ و آب/أغسطس ١٩٩٦، أن تكفل قيام رئيس المجلس يوميا بتقديم إحاطات إعلامية لغير أعضاء المجلس تكون مسهبة وغزيرة المادة، وذلك تنفيذا للتدابير التي أقرها المجلس من قبل. وقد طلبت ألمانيا، بنجاح، عقد المجلس مزيدا من الاجتماعات المفتوحة، مما يجعل المجلس مفتوح الباب لجميع الأعضاء، بما في ذلك وفود المراقبين. وتحسين الشفافية هو أيضا من الاهتمامات الرئيسية لألمانيا فيما يتعلق بلجان الجزاءات. ورئاستنا للجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة

بين العراق والكويت أتاحت لنا على الأخص فرصة الإسهام في هذا الموضوع.

سوف أذكر فقط، من ضمن شتى التدابير المعتمدة، الممارسة الجديدة المتمثلة في جلسات الإحاطة الإعلامية الشاملة التي ينظمها رئيس كل لجنة لغير الأعضاء وللصحافة عقب كل جلسة من جلسات اللجان مباشرة. ويتبدى من ردود الفعل التي تلقيناها أن هذه الممارسة قد وفرت لغير الأعضاء عونا مرحبا به في التوصل إلى تفهم أفضل لعمل اللجنة. غير أننا لا نرى هذه التدابير نهاية المطاف لجهودنا؛ وإنما هي خطوات في الاتجاه الصحيح، ويجب مواصلتها.

وكان تعزيز الشفافية أيضا موضوعا مطروحا عند مناقشة مسألة التنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام على مدى أشهر عديدة. وقد أيدت ألمانيا بنشاط الجهود التي بدأتها الأرجنتين ونيوزيلندا، والرامية إلى تحسين الوضع الذي كان قائما آنذاك. ومما لا شك فيه أن التدابير الواردة في البيان الرئاسي (S/PRST/1996/13) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ هي خطوة هامة إلى الأمام. غير أنه يلزم إبقاء تنفيذ تلك التدابير قيد النظر، ونحن على استعداد للعودة إلى هذا الموضوع إذا لزم الأمر.

وننتقل الآن إلى الموضوع الثالث والأخير، الذي هو السياق الشامل المطلوب إجراء الإصلاح فيه. يتضمن الفصل ٢٣ من التقرير البيان الذي أدلت به رئيسة مجلس الأمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. قالت الرئيسة:

"ويسلم مجلس الأمن بأن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تتطلب استجابة عازمة تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ويرى أعضاء مجلس الأمن أنه يجب تعزيز الأمم المتحدة وتنشيطها للمساعدة على مواجهة هذه التحديات. وهم يحيطون علما بالنتائج التي خلص إليها الفريق العامل المنبثق عن الجمعية العامة والمعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته وغير ذلك من المسائل المتعلقة بمجلس الأمن، بما في ذلك، أن من الضروري توسيع المجلس نفسه، والاستمرار في استعراض أساليب عمله." (S/PRST/1995/48)

إن تحسين شفافية المجلس وتحسين تشكيله وحجمه إنما هما وجهان لعملة واحدة، وكلا العنصرين مترابطان، وليس أحدهما أسيرا للآخر بل إنهما صنوان.

وهذان العنصران ليسا وحدهما اللذان يعدان من العناصر المترابطة. فمن الجوانب الهامة الأخرى العلاقة بين مجلس الأمن وغيره من الهيئات. وأبرز تلك الهيئات هي الجمعية العامة. وإصلاح الجمعية العامة، التي هي الجهاز الوحيد الذي تُمثَّل فيه جميع الدول الأعضاء تمثيلا متساويا، كان من الموضوعات الرئيسية التي تركزت عليها المناقشة في بند جدول الأعمال "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، وهي المناقشة التي اختتمنا توا هذا الصباح المرحلة الحالية من النظر فيها. إن مجلس الأمن الأكثر شفافية سوف يؤدي إلى جمعية عامة أشد قوة. ويجدر اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز الجمعية إلى حد أبعد. غير أن جميع التدابير ينبغي أن تكون متوازنة وأن تُتخذ في سياق نهج شامل يغطي كلتا الهيئتين. والوثائق التي قدمها الفريق العامل المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة تشير إشارة قوية إلى تلك الجوانب.

ومن الأمثلة الأخرى في هذا السياق، الاقتراح التشيكي المقدم في الفريق العامل بشأن إصلاح مجلس الأمن. إن التفسير الغائي الأوسع للمادة ٣١ من الميثاق قد يؤدي إلى زيادة الدعوات التي توجَّه إلى غير الأعضاء للمساهمة في مناقشات المجلس، عندما يرى المجلس أن الموضوع المنظور فيه يمس بوجه خاص مصالح أحد من غير الأعضاء.

وإني واثق أن قدرة الأمم المتحدة وفعاليتها يمكن تعزيزهما وتعزيز الطابع التمثيلي لهيئاتها وكذلك تحسين كفاءتها وشفافية عملها. والكثير من الاقتراحات البناءة التي قدمتها الدول الأعضاء سوف يسهم في بلوغ هذه الغاية. فهي جزء لا يتجزأ من صفقة الإصلاح التي تستهدف جعل مجلس الأمن أكثر شفافية ومصداقية وقدرة على حفظ السلم والأمن.

فإذا ما توفر ما يلزم من إرادة سياسية وعزم، يمكن بلوغ هذا الهدف دون أي تأخير لا داعي لـه.

**السيد رودريغيز باريليا** (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لمدة تزيد على خمس سنوات متتابعة، اعتلت دول عديدة هذا المنبر سنة بعد أخرى لتقترح الطريقة المثلى التي يمكن بها لتقرير مجلس الأمن أن يؤدي الدور المرسوم له: تزويد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمعلومات التي تحتاج إليها لتقرير ما إذا كان مجلس الأمن يعمل نيابة عنها، حسب ما هو منصوص عليه في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أم لا.

ومما يؤسف له، مرة أخرى، أن التقرير المعروض علينا ليس إلا سردا عقيما، أي قائمة بنود ووثائق، بدون دراسة وافية أو موضوعية للمسائل المتنوعة والهامة جدا التي تعين على مجلس الأمن أن يعالجها خلال السنة التي يغطيها التقرير. وبالرغم من أن التقرير يشتمل أيضا على قوائم بالقرارات والتدابير التي اتخذها المجلس، فإنه لا يشتمل على معلومات عن الأهداف التي سعى مجلس الأمن إلى تحقيقها باعتماده قراراته أو بياناته الرئاسية.

ولقد قلنا أكثر من مرة إن تقرير مجلس الأمن موجه إلى الدول وليس إلى المكتبات أو مراكز الوثائق، ولهذا ينبغي أن يكون تحليليا وصريحا بما فيه الكفاية بحيث يساعد الدول الأعضاء والجمعية العامة في عملية صنع القرار التي تضطلع بها.

ومن الطبيعي أن إحالة هذا التقرير لا يمكن أن ينظر إليها من منظور آلي فحسب. ففي رأينا أنه لا يمكن أن حل شيء بطرحه على الجمعية بطريقة شكلية محضة. بل إن من مسؤولية المجلس أن يقدم معلومات دقيقة إلى الجمعية؛ وللأخيرة الحق في أن تناقش التقرير، والمسائل التي يشتمل عليها والتدابير التي اتخذها المجلس أثناء تلك الفترة لكي تضع، وفقا للميثاق، التوصيات التي ترى الـ ١٨٥ دولة عضوا في هذه المنظمة أنها مناسبة لمقتضى الحال. فهل نستطيع أن نفعل ذلك بتقرير كالذي بين أيدينا الآن؟ وهل يقدم هذا التقرير تحليلا كافيا لنا يمكننا أن نعمل بأي عمق بحيث يستطيع المجتمع الدولي ككل أن يسهم في أعمال مجلس الأمن؟

ولسنوات عديدة أيضا، وفي جميع محافل هذه المنظمة على اختلافها، نوقشت الحاجة إلى مزيد من الشفافية في أعمال المجلس. وتقرير مجلس الأمن هذا هو بالضبط أحد العناصر التي تثبت أنه، بالرغم من إحراز بعض التقدم في مجال الشفافية، ما يزال يتعين عمل الكثير وتحقيق الكثير. ونحن مقتنعون بأن أعضاء مجلس الأمن أنفسهم سيستفيدون من إعداد تقرير شامل وتحليلي. فالمناقشة التي تجري بشأنه ستوفر ثروة من المعلومات يستطيع المجلس أن يستفيد منها في أعماله. وستعطي مجلس الأمن إحساسا جديدا بالمشروعية وبالتالي تجنب أعضاءه الشكوك والانتقادات المفهومة التي تواجههم في هذا الوقت بشأن هذه الهيئة.

ويتطلب الميثاق من مجلس الأمن أيضا أن يصدر تقارير خاصة. فالبنود المدرجة بصورة دائمة على جدول أعمال المجلس متعددة وهامة إلى درجة أنه سيكون من المناسب أن يحيط المجلس الجمعية العامة علما بكل شيء قد يؤثر، بطريقة أو بأخرى، على السلم والأمن الدوليين؛ وبالحالات التي تطبق فيها الجزاءات أو غيرها من التدابير القسرية؛ وبإنشاء ولاية عمليات لحفظ السلم أو انجازها أو تغييرها؛ وبجميع التدابير الأخرى التي يحسن بمجلس الأمن أن يحصل بشأنها على توافق دولي واسع في الآراء. وقصارى القول اننا مقتنعون أنه سيكون من الأفضل أن تحترم الدول قرارات مجلس الأمن، لا لمجرد اضطرارها لذلك بموجب الميثاق، بل لأنها تشعر أنها جزء من عملية صنع القرار التي لا تقتصر على الـ ١٥ دولة بل تشمل الدول جميعا على قدم المساواة.

ونحن نأمل أن يصار إلى معالجة هذا الوضع، وأن تزود الدول الأعضاء، في المستقبل، بتقارير خاصة متواترة وجادة وتحليلية وتوضيحية ومتعمقة.

ونعتقد أنه أصبح من المعتاد مؤخرا أن نشهد شفافية أكبر في لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن وأن عملية صنع القرار في هذه اللجان قد أصبحت أكثر استقلالا. ومع ذلك، ما زلنا في كثير من الحالات

نرى أعمال هذه اللجان وقد تأثرت بقرارات انفرادية معينة، بل بقرارات تعسفية أحيانا ولا علاقة لها برأي المجتمع الدولي ككل بشأن القضية المعالجة، أيا كانت.

ومن هنا، فمن المهم أيضا أن يعطي التقرير السنوي لمجلس الأمن تقييما موضوعيا لأعمال لجان الجزاءات بدلا من تقديم مجرد سرد وقائعي للقرارات والبيانات الرئاسية المعتمدة فيما يتعلق بالجزاءات أو التدابير القسرية المفروضة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وفي الحالة الدولية الراهنة، التي تزداد فيها الصراعات بصورة دائمة، عددا وتعقيدا، يجب على الجمعية العامة أن تؤكد واقعا وقانونا السلطات والامتيازات التي يمنحها إياها الميثاق، بما فيها تلك الواردة في الفصل الرابع. ولهذا السبب، أخذت مجموعة من الدول الاعضاء في هذه المنظمة على نفسها مهمة إعداد ومناقشة وتقديم مشروع قرار إلى الدورة الحادية والخمسين بشأن تقرير مجلس الأمن.

ولقد شارك وفد بلدي مشاركة فعالة في هذه العملية الشيقة التي، نأمل، أن تؤدي إلى اعتماد نص يعرب عن إرادة الجمعية العامة ويحبذ بصورة جادة وصارمة إقامة آلية يستطيع مجلس الأمن بواسطتها أن يقدم حسابا لجميع الدول الأعضاء بطريقة شفافة وحسنة التوقيت.

**برنامج العمل**

الرئيس يشغل مقعد الرئاسة

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن عن شيء يتعلق بالبند ١٢ المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي". لقد تم تعميم تقرير المجلس في الوثيقة A/51/3. الفرع واو من الفصل الخامس من تقرير المجلس يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، ويتضمن هذا الفرع نص مقرر المجلس ٢٩٧/١٩٩٦، المعنون "المنظمات غير الحكومية"، والذي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجبه:

"أن يوصي الجمعية العامة بأن تدرس، في دورتها الحادية والخمسين، مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة، في ضوء الخبرة المكتسبة من خلال الترتيبات المتخذة لعقد مشاورات بين المنظمات غير الحكومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي". (A/51/3، الفصل الخامس، الفرع واو، ص ٢٣٤)

يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر قررت أن تنظر في الفرع واو من الفصل الخامس من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجلسات العامة مباشرة. وطلبت إلى الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، السيد أحمد كمال، أن يضطلع بإجراء استطلاع غير رسمي للآراء بشأن هذه المسألة في وقت مبكر، بغية التوصل إلى تحديد مناسب بشأن المنهجية، وكذلك بالنسبة للمسألة المضمونية المتمثلة في تسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة. وتكرم السفير كمال بقبول ذلك.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الاجتماع الأول للاستطلاع غير الرسمي للآراء سيعقد يوم الاثنين ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠ في غرفة الاجتماع ٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠